

2022

السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان عهد الرئيس جورج بوش الأب ١٩٩٢-١٩٨٩

ا.م.د. قتيبة عبد العظيم كاظم
الجامعة العراقية / كلية الآداب

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

كاظم, ا.م.د. قتيبة عبد العظيم (2022) "السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان عهد الرئيس جورج بوش الأب ١٩٩٢-١٩٨٩," *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 27: Iss. 1, Article 11.
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol27/iss1/11>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان عهد الرئيس جورج بوش
الأب ١٩٨٩ - ١٩٩٢

ا.م.د. قتيبة عبد العظيم كاظم
كلية الآداب - الجامعة العراقية

*The American Policy towards South of Sudan in the Era of
George Bush the Father 1989-1992*

*Asst. Prof. Qutaybah Abdul Adheem Khadhim
AL-Iraqia University- College of Arts*

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور في السودان عامة والجنوب خاصة، حيث اتصلت مشكلة جنوب السودان اتصالاً مباشراً بالوجود القومي لأمة أضاعت مفاتيح الحل، فقسمت للصغير قبل الكبير، والضعيف قبل القوي بتهديد أمنها.

للموضوع أهمية كبيرة، حيث كان الدور الأمريكي متناقض بين الأنظمة السودانية المتعاقبة، فنجدها أحياناً تدير ظهرها لما يحدث في السودان، وأحياناً تتدخل بالسودان وجنوبه بقوة كما حصل مع حكومة الإنقاذ عام ١٩٨٩-١٩٩٢، وانتهت بفصل السودان عن جنوبه.

الباحث متخصص بالشأن السوداني وبصورة خاصة جنوبه، حيث زار السودان وجنوبه لمرات عدة، فضلاً عن الدول المجاورة للسودان وحصل على العديد من الوثائق والتقارير الرسمية ساعدته في كتابة البحوث بهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: جنوب السودان و الدور الامريكي والانظمة السودانية

Abstract

The study aims to acknowledge the American role in South Sudan, the issue of South Sudan has connected directly with the in tarnation l Existence for a nation with no keys for solution, it was handed over to the young before the Elder and to the weak before the strong to thread its security.

The Subject is of a great importance, were the us role was of great contradiction among the successive Sudanese government, sometimes we find the that it turns its back to what's happening in Sudan, while other times interfering strongly in Sudan and its south for instance what occurred with the saving government (1992-1989), that Ended with splitting Sudan from its south.

The researcher is interested in South Sudan and visited South Sudan for many times as well as its neighboring countries and acquired numerous documents and reports that helped in writing his researches.

Keywords: South of Sudan, American Role and Sudanese Governments

المقدمة

ان الامم الناهضة هي التي تحسن قراءة تاريخها وتلمس الطريق بتجاه واقعها الجديد، ومن ثم تعرف كيف تستشرق مستقبلها، فتخطط لغدها وتعني حركتها بين الامم وتمضي باتجاه مجدها المنشود.

ولنا في التجربة السودانية خير دليل على ذلك، فبلد مثل السودان المترامي الأطراف والغني بالموارد والثروات والذي يتمتع بموقع استراتيجي يحسد عليه، ظل منذ استقلاله يفتقر الى الاستقرار السياسي والاجتماعي ويعاني من التمزق، وكما عانى من صراع الهوية بين الانتماءين العربي والافريقي.

شهد السودان على مدى أكثر من نصف قرن خلا، أي منذ خمسينيات القرن العشرين صراعا مريراً بين الشمال والجنوب، تباينت ابعاده بين بعد سياسي تلكأت خلاله القوى السياسية في السودان المعاصر في ايجاد مخرج من دوامة العنف، ولقد غدت ذلك الصراع عوامل خارجية ((عربية واقليمية ودولية)) في أن واحد، فاستبيح الدم السوداني، وأهدرت الاموال السودانية الطائلة، وسقط السودان مضرجا بدماء التناحر بدلاً من أن يتبوأ مكانته المأمولة كدولة محورية في القارة السمراء.

لقد اتصلت مشكلة جنوب السودان اتصالاً مباشراً بالوجود القومي لأمة اضاعت مفاتيح الحل حتى معالجة العرض الزائل من امراضها وعللها وتعطلت بوصلتها فعجزت عن تحديد وجبتهم، مما سمح للصغير قبل الكبير وللضعيف قبل القوي بأن يقفز على جدرانها المتهالكة ويتهدد أمنها القومي، بعد ان يكون قد استنزف خياراتها واستباح ثرواتها، ومنى نفسه بأن يراها اوصالاً ممزقة.

قد حاولت الدراسة قدر المستطاع الاجابة على عدد من التساؤلات المطروحة محاولاً الاحاطة بالتوجهات الامريكية خلال حكم بوش الاب والوضع بشكل عام خلال فترة ١٩٨٩ - ١٩٩٢ .

- لماذا ادارت الولايات المتحدة الامريكية ظهرها لمتبردي الجنوب في مرحلة الصراع الأولى وأبدت قدراً من التعاطف مع حكومة المركز في الخرطوم؟

- كيف اتسع نطاق التدخل الامريكي في الشأن السوداني أواخر ولاية الرئيس الجمهوري ((جورج بوش)) الاب، وهل كان البيت الابيض الامريكي يقف على مسافة واحدة من قرى الصراع في الخرطوم وجوبا؟

- ولماذا فشلت الدبلوماسية في احتواء المشكلة السودانية؟

ماذا كان سيحدث لو ان نوايا السودانين في الشمال والجنوب قد خلصت، واتجهت ميولهم ورغباتهم صوب مصلحة المشكلة السودانية بما يحفظ للسودان ماء وجهه،

ولسودانيين وحدة وطنهم؟ هل كان البترول نعمة انعم الله على السودان والسودانيين، ام انه كان نقمة عليهما؟

السياسة الامريكية تجاه جنوب السودان في عهد الرئيس جورج بوش الاب 1989 - ١٩٩٢:

"ايها المواطنون الشرفاء :- ان الشعب مسنوداً بانحياز قواته المسلحة قد أسس ديمقراطية بنضال ثورته في سبيل الوحدة والحرية، ولكن العبث السياسي قد أفشل التجربة الديمقراطية واضاع الوحدة بإثارة النعرات العنصرية والقبلية، حتى حمل أبناء الوطن الواحد السلاح ضد اخوانهم في دارفور وجنوب كردفان، علاوة على ما يجري في الجنوب من مأساة وطنية وإنسانية⁽¹⁾.

بهذه الكلمات التي انخلعت لها قلوب السودانيين بدأ سفر جديد من تاريخ السودان المعاصر، عندما ألقى العميد عمر البشير صباح الثلاثاءين من يونيو/ حزيران ١٩٨٩ البيان الاول لثورة الإنقاذ، وحينما حسم السودانيون امرهم وقال قائلهم إن شمس السودان الجديد قاب قوسين أو أدنى فهلما إليها، واعتقد السودانيون حينها أنهم وقعوا على وصفة سحرية ستنقلهم وتنقل وطنهم الذي مزقته الصراعات نقلة نوعية، فقد تعهد ثوار يونيو/ حزيران في بيانهم الاول لتجاوز الديمقراطية السابقة التي وصفوها بالمزيفة بديمقراطية استثنائية، وتكفلوا بإقامة مؤسسات دستورية ناجحة على أنقاض مؤسسات دستورية صوروها بالفاشلة، وطمأنوا المواطنين ان زمن الإرادات المزيفة والشعارات البراقة قد أنتهى، فتحاملوا على مفاصل الفساد في الدولة السودانية، وشنوا هجوماً عنيفاً على المفسدين. الخ، وفوق كل هذا وذاك وجدناهم يتباكون على الوحدة الوطنية التي أضاعها أسلافهم.

أولاً:- مشكلة جنوب السودان في عهد حكومة الإنقاذ والدور الامريكي:

ومع قيام الإنقاذ فتح الشعب السوداني في الجنوب قبل الشمال ذراعيه ليأخذ الثورة والثوار في احضانه الاستوائية، لاسيما عندما انطوت صفحة الماضي الأليم بكل أشكاله وصوره على حد وصف الثائرين، وانطوت معها على قاعدة الإقصاء والاجتثاث جميع مساعي السلام السابقة التي كان آخرها اتفاق الميرغني - فريق في أديس أبابا والذي أجهض في مهده⁽²⁾.

كان ذلك عندما بدأت الحكومة بتحديد موقفها في صورة حاسمة تمهيداً لأي مفاوضات او لقاءات مع المتمردين الجنوبيين مؤتمرا للحوار الوطني حول قضايا السلام الذي أوصى بالحفاظ على وحدة التراب واعتماد الحوار والتفاوض بينهما لحل الخلافات

الداخلية، والسعي الى تحديد وقف إطلاق النار بين الجانبين، والتوصية باستمرار وصول الإغاثة والمعونات الى المتضررين من الحرب او المجاعة، ومع تطور الازوضاع السياسية وتأكيد سلطة ثورة الإنقاذ الوطني - النخبة الحاكمة - وفي ضوء التأكيد والمساندة التي تلقتها الحكومة من الجبهة القومية الإسلامية، حسمت الحكومة موقفها في ثلاثة ميادين، في عدم الرجوع عن تطبيق الشريعة الإسلامية، مع استفتاء التطبيق في المناطق التي تسكنها أغلبية من غير المسلمين، واعتماد النظام الفيدرالي شكلاً وتطبيقاً لتوزيع السلطات في داخل الدولة بين العاصمة والأقاليم، وأن نظام الحكم في الدولة لا يقوم على ديمقراطية متعددة للأحزاب الموروثة عن النظام الأوروبي والليبرالي⁽³⁾.

والغريب في الامر ان تقارير الاستخبارات الامريكجية كانت تشير الى قرب حدوث انقلاب عسكري في السودان قبل وقوعه، وقد أوردت صحيفة (أتلانتا جورنال أند كونسنبوشن) في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٩، أنه قد بدأ بعض المسؤولين الأمريكيين يتوقعون حدوث انقلاب عسكري وشيك بالسودان، وربما اكثر نفعا للسودان من الحكومة الحالية التي ساهمت في حدوث المجاعة القاتلة في الجنوب⁽⁴⁾.

ولا احد يدري إلى أي حد كان كهنة البيت الابيض الامريكي ورجال الصحافة في الولايات المتحدة الامريكجية ضالعين في علم التنجيم، حتى تأخذ تنبؤاتهم شكل المعجزة!! فقد تمكن الانقلابيون السودانيون فعلاً من الاستيلاء على السلطة بسهولة ويسر ودون مقاومة بعد سلسلة من الإنذارات العلنية المباشرة التي وجهتها قيادة القوات المسلحة الى حكومة الصادق المهدي الائتلافية من اجل معالجة الازوضاع المتردية في جنوب السودان، ومعالجة المشاكل الاقتصادية، وأخيراً ممارسة سياسة خارجية متوازنة إقليمياً وعربياً ودولياً⁽⁵⁾.

وكان ذلك كله يبدو عسيرا على قيادة عسكرية ورثت مكرهه آثام ثلاثة انظمة عسكرية سابقة، هي نظام عبود ونميري وسوار الذهب، فليس من السهل على تلك القيادة الفتية أن ترسم معالم سياستها الخارجية في ظل أوضاع داخلية غاية في التعقيد، هذا ما أدركته تلك القيادة، فلجأت الى إجراءات داخلية، وسرعان ما أعلنت عن وجهها الحقيقي لتوجهاتها الإسلامية وطرحها الحل الاسلامي، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية وأحكامها على الجنوب هو أمر أساسي بالنسبة الى توجهات الحكومة العسكرية والجبهة الإسلامية، وهو ما رفضته الحركات الشعبية في الجنوب، فاستمرت الأزمة على حالها بل ازدادت عنفاً ودموية وشراسة من قبل المتمردين⁽⁶⁾.

وقد يكون ذلك نتاجاً غير حقيقيا للمبادئ التي جاءت بها حكومة الإنقاذ لحلحلة الأزمة والتي كانت توجهاتها منذ البداية قائمة على رفض مبادرة السلام السودانية، أو أعلنت

أجندتها في طروحات السلام الممثلة بوقف إطلاق النار والعفو العام، والمفاوضات والاستفتاء حول الشريعة إن لم يتم وفاق بينها، وبجانب أنها رأت أن هذه الحرب في الجنوب تعد حرباً نوعية تختلف عن باقي المشكلات الاقليمية في سائر البلدان الافريقية، حيث رأت أنها حرب عنصرية دينية، فقامت بعقد مؤتمر للحوار الوطني استمر من 9 سبتمبر/ ايلول حتى ٢١ اكتوبر/ تشرين الاول من عام ١٩٨٩، وتبنى هذا المؤتمر ميثاق السودان الذي كانت قد أصدرته الجبهة الإسلامية إبان المرحلة الديمقراطية، والذي أسس توجهاته ناحية تطبيق النظام الفيدرالي لمشكلة الجنوب.⁽⁷⁾ وإذا كانت تلك المفاوضات قد انتهت الى الفشل الذي انتهت إليه المفاوضات السابقة التي تمت بين القوى السودانية المتصارعة في الشمال والجنوب سواء في داخل السودان أو خارجه، فإن ثمة عوامل أخرى قد دخلت على خط المجابهة بين الحركة الشعبية والحكومة المركزية الجديدة في الخرطوم، فأبناء الجنوب يدركون جيداً أن قادة الجبهة الإسلامية قد أفصحوا عن دورهم في تدبير الانقلاب العسكري بعد أن استقرت لهم أوضاع الحكم، ولو أنهم في بادئ الامر كانوا ينكرون دورهم في التخطيط والتنفيذ، ويدعون أنهم أيدوا العملية العسكرية مثل غيرهم من الجماعات والتكتلات التي دعمت وساندت حركة الإنقاذ، كما أعلنوا أنهم لا يجدون أي حرج سياسي بدعمهم لانقلاب عسكري يطيح بسلطة الديمقراطية التعددية طالما أن الغرض هو تحقيق (شرع الله) ووضع دستور البلاد.⁽⁸⁾

وهذا ما كان يثير حفيظة ابناء الخصم التقليدي في الجنوب السوداني من الذين ترتعد فرائصهم من كل ما يمت للإسلام بصلة، فكيف لهم وهم يرون الإخوان المسلمين يقفزون على جدار السياسة السودانية ويرسمون معالمها!!، ويعطوهم أكثر من إشارة على أن البون شاسع بين توجهاتهم في فهم شرع الله وفهم الإسلاميين في العاصمة الخرطوم لذلك الشرع، فلو كانوا يؤمنون بمبادئ الاسلام اصل - كوثنيين مثلاً - لما وصلت القطيعة بينهم وبين السلطات المركزية التي تعاقبت على حكم السودان منذ العقد الخامس من القرن العشرين الى هذا المستوى، سيما وتلك القوى المتمردة تعي وتدرك جيداً أن حكومة الإنقاذ وصلت الى السلطة في السودان بانقلاب نفذه عمر البشير، ورتب له الدكتور "حسن الترابي"، وتتفهم أن اتجاه حكومة الإنقاذ إسلامياً أصولياً صرفاً.⁽⁹⁾

لذلك فإن أزمة الثقة التي نشأت بين متمردى الجنوب وسياسي الشمال ستأخذ مدى أبعد هذه المرة، لاسيما بعد أن ركبت القوى الإسلامية موجة السياسة السودانية، وصارت تمسك بالعديد من أوراق اللعبة بشكل أوضح من ذي قبل، فكان بديهياً أن يصبح الفتق عصبياً على الراقع، وتصبح معه الأولويات التي جاء بها البيان الأول للانقلاب في

يونيو/ حزيران ١٩٨٩ وما تلاها من إعلانات وإجراءات كانت على رأسها تلك الأوليات التي جاء عليها، خاصة ما يرتبط منها بأزمة القوات المسلحة في مواجهة الحرب الأهلية، او ما ترتب عليها من خسائر مادية وبشرية وافتقار القوات المسلحة للمساعدات السياسية من أجهزة الحكم في الدولة قبل الانقلاب⁽¹⁰⁾، كان ذلك كله بعد أن قام الانقلابيون الذين تسلل تحت جناحهم الحزب الاسلامي (حزب الترابي) بإلغاء مشروع المؤتمر الدستوري، فعادت الأمور إلى ما كانت عليه وانتشر التعصب، في وقت شهد عودة المشروع القديم (الحرب الشاملة حتى النصر العسكري) عندما قام الفريق "عمر حسن احمد البشير في 3 يونيو/ حزيران عام ١٩٨٩ بالتصريح في حديث له أذيع على الهواء عن المبادئ الأساسية لمجلس قيادة الثورة التي وضعت لإنقاذ الوطن، فأعرب على رغبته بوضوح في تنظيم القوات الشعبية المسلحة، كما أيد بصورة أكبر الاستمرار في الحرب لا العمل من اجل السلام.⁽¹¹⁾

فبدأت نقاط التلاقي بين الخصمين اللدودين بالتلاشي، ولم يبق في قوس صبر الجنوبيين منزع، فقد كانت قناعاتهم بعدم جدوى الحوار مع السلطة المركزية في الخرطوم تتعمق، ونقاط الفصل الفكري بين إسلامي اليوم ووثنيي الامس ومسيحييه تتعدد وتتسع بحيث صار صعباً على أي من الطرفين إيجاد نقاط النقاء يتفق عليها مع الطرف الآخر.

وعلى سبيل المثال لا الحصر ، كان تصريح البشير السابق لا يتفق مع حرمة الاجراءات التي أعلنت عنها حكومة الإنقاذ الوطني عن وقف إطلاق النار لمدة شهر ، وحاولت خلالها إجراء محادثات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في أديس أبابا أغسطس/ آب ١٩٨٩، والتي باءت هي الأخرى بالفشل، مما دعا جون قرنق أن يصف حكومة البشير بأنها حكومة مايو الثانية May Two باعتبارها نظاماً عسكرياً جاء بانقلاب مثل نظام مايو العسكري 1969 - 1985.⁽¹²⁾

وتبدو طروحات الفريق جون قرنق حيال الازمة واقعية الى حد ما، إذ بقيت المطبات التي اعرضت سبل السلام في عهد الجنرال عمر البشير على حالها، مما ساهم في تعطيلها على نحو غير مسبوق، فقد ينفذ صبر قوى التمرد في الجنوب، خاصة فيما يتعلق بضرورة احترام اختياراتهم وخياراتهم الدينية بعد المفاوضات الفاشلة التي جرت بين الحركة الشعبية وحكومة الإنقاذ في ١٨ - ٢٢ / اغسطس/ آب ١٩٨٩ في أديس أبابا والتي اصطدمت بإصرار الحركة على إلغاء قوانين الشريعة الإسلامية، ورد الحكومة بأنها ستعرض الامر على استفتاء شعبي مما دعا الحركة الى رفض مبادرة الحكومة بوقف إطلاق النار.⁽¹³⁾

ولا ندرى لماذا هذا الاصرار من قبل سلطات المركز على إكراه أبناء الجنوب من غير المسلمين على التطبيق الحرفي لمبادئ الشريعة الإسلامية، وإكراه الوثنيين منهم بصورة خاصة على تجاوز معتقداتهم والطقوس التي يمارسونها، سيما وهم يعرفون ان ممارساتهم تلك تتقاطع حتى مع تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

اعتقد ان الاسلاميين في الشمال السوداني لو تجاوزوا تلك الاطروحات ونظموا علاقة كريمي المعتقدات مع الاسلام الحقيقي والمسلمين الحقيقيين في دولة ذات أصول اسلامية مثل السودان، لوجدوا في الاسلام ملاذا لهم، ولربما كان الوثنيون قد قبلوا الاسلام عن طيب خاطر كما قبله الاندلسيون وغيرهم من قبل، ودخلوا فيه صلحاً من دون مهاترات كلامية او معارك جانبية كالتى تشهدها مديرية أعالي النيل بين قوات حكومة الإنقاذ والجيش الشعبي لتحرير السودان، حيث استطاعت قوات قرنق والتي أطلقت على نفسها لقب قوات النجم الساطع - ولعلها تتشبه في ذلك بعملية النجم الساطع الأمريكية - وبعد ان قسمت الى ثلاث كتائب أطلقت عليها أسماء بلغام وفاشوداء وشمس، واستطاعت هذه القوات اثناء القتال من اعداد كمين للقوات الحكومية في (خور نيبول) والتي تبعد قرابة 6 أميال غرب مدينة (كاكا)، مكنت القوات الجنوبية أن تكبد حكومة الإنقاذ خسائر كبيرة.⁽¹⁴⁾

مما فتح فوهات مدافع أبناء الخرطوم الكلامية على النظام الحاكم في العاصمة السودانية الخرطوم، خاصة بعد أن خسرت القوات النظامية التابعة للسلطة الحاكمة 56 قتيلاً خلال تلك المواجهات، حتى اعلى الامام الصادق المهدي يومها ان حكومة الانقاذ يجب الا تتحدث عن السلام في السودان كنتيجة للقتال الدائر في الجنوب.⁽¹⁵⁾ ومع كل هذا فإن قادة الحركة الشعبية وعلى رأسهم جون قرنق كانوا أكثر برجماتية والحق يقال من سياسي (الإسلام العسكري والسياسي) في الخرطوم، فقد أبقى قرنق ابواب الحوار مفتوحاً ونزل عن صهوة الجواد الذي قد ركبه مكرها على ما يبدو في مناسبات أخرى وبكيفيات متعددة، وقد برر بأن متطلبات الحركة تأتي من المصلحة العليا لشعب السودان كله، وأكد بأن كل تلك المنطلقات تجعل الحركة تفتح حواراً مع حكومة الامر الواقع في السودان، واكد ذلك نتيجة أننا سياسيون يتعامل مع الواقع لا رومانسيون ثوريون.⁽¹⁶⁾

وإذا كان ذلك قد اغلب اللقاءات التي تمت بين الشمال والجنوب من قبل والذي انتهى الى الفشل الذريع ودخل في متوالية الخيبة التي كانت حدودها الاولى الاحتراب قبيل استقلال السودان، ومع أول رصاصة خرجت من فوهة بندقية الاقتتال السوداني السوداني، ظهر حجم الهوة بين طرفي النزاع في السودان الحديث، مما فتح الباب أمام

الآخرين للتدخل في الشأن السوداني بحجة إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة السودان المستعصية في جنوبه المتمرد وبنوايا مختلفة.

وكان من أكثر تلك التدخلات فظاظة تدخل الولايات المتحدة الامريكية التي لا تنطوي سريرتها على نوايا طيبة لحل الازمة، ف وراء الأكمة الامريكية بواعث غير طيبة ومساع غير حميدة، كما حصل ذلك سواء في السودان، أو سواء من دول العالم التي وقعت فريسة الابتزاز الامريكي، ويومها تقدم الرئيس الامريكي الأسبق جيمي كارتر باقتراح للحكومة بضرورة الاستجابة للدعوة التي قدمها الرئيس عمر البشير في مارس/ آذار ١٩٩٠ للحكومة الامريكية بأن تلعب دوراً في حل النزاع السوداني، وساعتها اعتقدت خطأ كل من الحكومة الامريكية والسودانية بأن الحركة الشعبية قد قبلت مقررات مؤتمر الحوار الوطني كأساس للتفاوض، وكان هناك استعجال من جانب الحكومة السودانية للحصول على اتفاق لوقف إطلاق النار ، لاسيما وأن الحركة الشعبية كانت تسيطر على معظم مدن الجنوب وأقاليمه، كما كانت تحاصر ما تبقى من القواعد العسكرية والحاميات وتحاصر مدينة جوبا وتقصفها بشكل يومي.⁽¹⁷⁾

وما بين ظنون الولايات المتحدة الامريكية والحكومة السودانية بقبول الحركة الشعبية للمبادرة، وأوهام حكومة الإنقاذ الوطني بأن توقف الحركة إطلاق النار وتوجهها الى طاولة المفاوضات، والافتراضات الخاطئة لمساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الافريقية "هيومان كوهين" الذي انتدبته الإدارة الامريكية للقيام بالمهمة بعد موافقة الحكومة السودانية على اقتراح الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر بأن حكومة السودان راغبة في تجاوز مشكلة جنوب السودان، تعثرت خطوات السيد "فرانيسيس دينق"⁽¹⁸⁾، والرئيس النيجيري "أبو سانجو" لتقديم المقترح الامريكي، الذي ينطلق من ثلاث محاور:

- 1- أن تقوم الحكومة السودانية بإجلاء قواتها من الجنوب جلاءً تاماً حتى شمال خط عرض ١١.
- 2- في المقابل تلتزم الحركة الشعبية بعدم السيطرة على الجنوب عسكرياً.
- 3- انعقاد المؤتمر الدستوري.⁽¹⁹⁾

فما أن سمع الرئيس عمر البشير تفاصيل الاقتراح الامريكي حتى بادر لرفضه فوراً، فبهت الرسولان اللذان لم يتوقعا هذا الرد مطلقاً، فأصبحت المبادرة الأمريكية مدعاة للسخرية وجعلت من الامريكيين أضحوكة في نظر الحكومة السودانية، ولا يفهم حتى الآن من هو المقصود بهذه المعلومات التي بثتها الحكومة وتلقفتها اجهزة المخابرات الامريكية؟ ولكن هناك تبريرات لهذه الواقعة فأما ان تكون مصادر الاستخبارات الامريكية التي اعتمد عليها كوهين هي مصادر ضعيفة وغير جديرة بالاعتماد عليها،

أو أن يكون دعاة فصل الجنوب داخل الجبهة الإسلامية قد تم إخراس صوتهم إلى الأبد، وهناك احتمال ثالث هو أن تكون الحكومة السودانية قد بثت الدعاية كنوع من المناورة والخدعة قصدت بها الحركة الشعبية وحدها وليس المجتمع الدولي أو الأمريكيان. (20)

ورغم ذلك توهمت اوساط سياسية أخرى لها تأثيرها على الساحة السياسية في السودان، كانت تعمل بدأب على تحريك عملية السلام، ان المقترح الامريكي الذي أذ شكل المبادرة ما زال فيه عرق ينبض، فعمد السياسي السوداني "لام أكول" (21)، بتسليم وثيقة الى السفارة الأمريكية في أديس أبابا ظناً منه أنها أصبحت جاهزة، يقول أكول: "لم أسمع شيء عن هذه المبادرة مرة أخرى سوى أنها ماتت، كيف حدث ذلك ومتى؟ لا أعلم كما أنني غير متأكد إن كانت الخرطوم قد قدمت رداً مكتوباً على المبادرة أم لا؟". (22)

ولم يبق من آثار تلك المساعي التي قامت بها أوساط سياسية أمريكية وتحملت لها قوى سياسية سودانية، غير صورة ذلك المشهد الذي طلب خلاله كوهين إحضار سبورة ليرسم خطة جديدة عليها، تقول الخطة الجديدة أن الحركة الشعبية هي المسؤولة الوحيدة عن المجاعات والمعاناة التي تحدث في الجنوب، وذلك بناءً على حقيقة أن الحركة الشعبية تسيطر على معظم أجزاء الجنوب، وتدعو الخطة الى سحب نصف الحكومية الموجودة في جنوب السودان، وفي المقابل يتم سحب قوات الحركة الشعبية بمسافة خمسة عشر كيلو متر من المدن المحاصرة، ثم تذهب الخطة الى وقف لإطلاق النار تشرف عليها جهات دولية لم يقيم السفير بتسميتها، كما تدعو الى تحديد مواقع مدنية معينة على أن تكون مناطق آمنة Safe Heaven تسمح بتمرير مواد الإغاثة، على أن تعود هذه الخطوات الى المؤتمر الدستوري لمناقشة النظام الفيدرالي. (23)

وإذا كانت الحكومة السودانية قد وافقت على بعض مقررات مبادرة كوهين، فقد رفضت مقررات أخرى، فمثلاً وافقت على فكرة سحب قواتها اشترطت ألا يكون ذلك انسحاباً كاملاً، وكذلك الحال كان مع الحركة الشعبية التي قبلت ببعض ما جاء في تلك المبادرة الا انها جعلت من موضوع الاشراف الدولي عقدة في منشار الحل الناجع، كما رفضت حكومة الإنقاذ الوطني فكرة قيام المؤتمر الدستوري بينها وبين الحكومة فقط لمناقشة المقترح الأمريكي، بينما رفضت الحكومة الشعبية على الجانب الآخر اقتراح حكومة الخرطوم، وأصررت على ضرورة انعقاد ذلك المؤتمر. وربما لم يكن يتوقع الطرفان أن ثمة احداث دولية ستؤثر سلباً على مجريات الاحداث في الساحة السياسية السودانية، إذ لم نسر الامور على ما يجب حيث توقف الحوار وانقطع، وساد

العداء الشديد بين الولايات المتحدة الامريكية والسودان بسبب اندلاع حرب الخليج في نفس الشهر، إذ قام السودان بتأييد العراق في غزو الكويت، وفي هذا السياق يقول السفير الامريكي كوهين (("كان للنزاع العراقي الكويتي أثره السلبي والبالغ على مساعي السلام التي كانت تقوم في السودان "))، ويمكن ملاحظة ان المقترح الامريكي كان يسعى تفضيل الوصول الى وقف اطلاق النار اولا، ثم بعد ذلك عقد المؤتمر الدستوري لمناقشة القضايا العامة للوصول الى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية. (24)

فتبخرت آمال السودانيين في الشمال والجنوب في تحقيق السلام الذي كان مرادهم على مدى ما يقرب من نصف قرن خلا من عمر السودان الحديث الذي بددت الحرب الأهلية ثرواته، وقتلت وشردت أبناءه ومزقته شر ممزق، خاصة بعد مفاوضات الخيبة التي جرت مباشرة بين حكومة الخرطوم وممثلي حركة جون قرنق في العاصمة الكينية نيروبي.

إلا ان الحكومة السودانية كما ذكر العقيد "سليمان محمد سليمان" عضو مجلس ثورة الانقاذ الوطني(25)، في حديث له، اعتبر ان مجرد عقد اللقاء بعد نجاحا دون شروط للجلوس مع وفد الحكومة، كما اعتبر أن ما تم التوصل اليه في هذا اللقاء يعد إنجازاً في حد ذاته، إذ اتفق الطرفان على مواصلة الحوار المباشر بينهما والإعداد لمؤتمر قومي دستوري يعقد في أقرب وقت بالخرطوم تحضره الحركة وتشارك في أعماله. (26)

وبالرغم من اخفاق ذلك اللقاء في الوصول الى اتفاق بشأن عدد من النقاط الجوهرية التي يمكن إنجازها بطلب الحركة إلغاء قوانين سبتمبر ايلول ١٩٨٣ المعروفة باسم قوانين الشريعة الإسلامية،... وطلب إلغاء الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى، إذ رأت الحكومة السودانية أن هذه الاتفاقيات ليست موجهة ضد الداخل، وإنما هي لحماية الأمن القومي للبلاد، فضلاً عن طلب إلغاء حالة الطوارئ، وكان رد الحكومة بأن ذلك لا يمكن أن يتم قبل إعلان وقف إطلاق النار وإنهاء حالة الحرب، وطلب حل القوات المسلحة وتشكيل قوات جديدة من الجيش الحكومي وجيش المتمردين وحل الحكومة السودانية وتشكيل حكومة موسعة ... وطلب تقدم به وفد الحكومة بإعلان وقف إطلاق النار وقد رفض وفد الحركة هذا الطلب. (27)

وليت حلقة النقاش المفرغة قد ظلت تدور في الإطار السياسي فقط، فقد أعقب تلك اللقاءات نزاع عسكري جاء على الزرع والزراع دارت معه رحى حرب لا طائل منها، فقد أعلنت القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية أنها استعادت في الثامن من ديسمبر/ كانون الاول ١٩٩٠ مدينة (كاكا) التي تقع شمال مديرية أعالي النيل جنوب

السودان وأنها دمرت معسكرات المتمردين هناك واستولت على كميات من عتادهم، كما تمكنت في اليوم التالي من فك الحصار عن مدينة (رمبيك) بإقليم بحر الغزال جنوب السودان بعد أن ظلت محاصرة منذ سبتمبر/ أيلول من قبل المتمردين التابعين لجون قرنق، وبعد قتال عنيف مع قوات الجنوب السوداني في الأسبوع الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٩٠ استولى المتمردين على مدينة (كاجو كامي) الواقعة بالقرب من الحدود مع أوغندا.⁽²⁸⁾

وهكذا استمرت الصراعات المسلحة دونما هوادة، وتخطت الازمة حدود الصراع المسلح على الأراضي السودانية بين قوات الجيش السوداني والحركة الشعبية التي يضطلع جون قرنق بقيادتها، وذلك عندما بدأت بوادر معارك سياسية أرغمت السلطات السودانية في الخرطوم على خوضها مع عدد من دول الجوار الأفريقي عندما اتهمت بأنها تأوي معارضين لأنظمة الحكم في كينيا وأوغندا وإثيوبيا وإريتريا، مما دفع هذه الدول باحتضان حركة المعارضة المسلحة لجون قرنق وقوات التحالف المتصارعة مع النظام، واستطاعت هذه الدول أن تسوق دولياً وتستثمر روح العداء الدولي للنظام الإسلامي بالخرطوم، لتجد مساندة الدول الكبرى المعادية له ودعم منظمات التبشير المسيحية، هذا في وقت تعرضت علاقات السودان مع الدول العربية إلى التصدع خصوصاً أثناء حرب الخليج والمساندة إلى قدمها السودان للعراق، ورفض الانضمام للدول العربية التي تؤيد الحرب ضد العراق، وقد استثمر هذا الموقف ضد السودان وعده موقفاً عدائياً ضد الكويت، وكما أن تونس والجزائر قطعتا علاقتهما مع السودان كونه يأوي إرهابيين إسلاميين مطلوبين لكل من تونس والجزائر، وأسدت علاقات السودان التي كانت جيدة مع الإمارات والمملكة العربية السعودية.⁽²⁹⁾

وإذا كانت السلطة السياسية في الخرطوم في وضع لا تحسد عليه، وهي كذلك حقاً، فهذا لا يعني أن الغريم التقليدي – الحركة الشعبية - في وضع أحسن، ففي أغسطس/ آب 1991 أعلنت مجموعة من قيادات حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان بشقيها السياسي والعسكري أنها اختلفت مع جون قرنق، وأعلنت انفصالها عنه، وتألقت هذه المجموعة من الدكتور "لام أكول" والدكتور "رياك مشار" والقائد العسكري "جوردين كوانج" وقد تم الاعلان عن ذلك في بيان سلم إلى مراسل الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي).⁽³⁰⁾

ثانياً:- تذبذب العلاقات الامريكية السودانية، وأثرها على مشكلة الجنوب السوداني:

مع انتهاء العقد التاسع وبداية العقد الأخير من القرن العشرين، حصلت ثلاثة أحداث سياسية كبيرة، كان لها انعكاساتها وتأثيراتها على الوضع في السودان برمته، وهي على الشكل التالي:

- 1- حدث محلي: تمثل في الانقلاب العسكري الذي قاده العميد عمر حسن أحمد البشير في 30 يونيو/ حزيران .
- 2- حدث (إقليمي قومي): تمثل في احتلال العراق الكويت في ٢ (أغسطس/ آب) 1990.

3- حدث دولي: تمثل في انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي السابق، الذي خسر الحرب دون اشتباك مسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩0⁽³¹⁾.

هذه الأحداث السياسية العالمية والمحلية، كانت فيها المعطيات السياسية الأمريكية واضحة تجاه السودان لاسيما خلال المدة التي تولى بها جورج بوش الاب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان شديد الاهتمام بالسياسة الخارجية ويرجع ذلك للعديد من الاعتبارات⁽³²⁾، منها ما يتعلق بالبيئة التي قدم منها، إذ جاء بوش من أسرة سياسية، فوالده كان يعمل مديراً وشريكاً في شركة المصارف للاستثمار في نيويورك وقد كان على صلة متينة بشركة المصارف وبشركات النفط في مدينة (هيوستن)، ومنذ أن انتقل إلى هذه المدينة عام 1959 أسس شركة للتنقيب عن النفط في الدول العربية أما فيما يتعلق بخبرته السياسية الثانية فقد عاش بوش كطيار أثناء الحرب العالمية الثانية، ثم رجل أعمال ناجح في مجال النفط في ولاية (تكساس)، ثم تدرج في الوظائف الحكومية بدءاً من انتخابه عضواً بالكونغرس عن ولاية تكساس، ثم رئيساً للبعثة الدبلوماسية الأمريكية في الصين، وسفيراً لدى الأمم المتحدة بناءً على تكليف الرئيس نيكسون، ثم مديراً لوكالة المخابرات المركزية، وأخيراً نائباً لريكان لمدة ثمان سنوات، إذ ازدادت خبرته في الشؤون الخارجية بحكم أنه كان متصلاً بمشاكل السياسة الخارجية وقراراتها المهمة أثناء الحرب الباردة، هذا إلى جانب اشتراكه في خلية خاصة معنية بإدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي.⁽³³⁾

لذلك عندما تم الإعلان في العاصمة السودانية الخرطوم في الثلاثين من يونيو/حزيران ١٩٨٩ عن استيلاء عدد من ضباط القوات المسلحة السودانية على السلطة، وقيام مجلس قيادة الثورة بحل المؤسسات السودانية الدستورية القائمة في السودان، وإعلان حالة الطوارئ في البلاد، سارعت الإدارة الأمريكية لدراسة الموقف الجديد في السودان فاعلن "هيرمان كوهين" المساعد لوزارة الخارجية الأمريكية، أن حكومته أجرت اتصالات مع الحكومة السودانية لمعرفة خططها وسياساتها بالنسبة للمستقبل،

وقال "إن حكومته ترحب بما أعلنه المسؤولون بالسودان عن استعداد الخرطوم لاستئناف الحوار مع المتمردين بالجنوب"، وذكر المسؤول أن واشنطن تتوقع تعاون الحكومة السودانية في تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى الجنوب.⁽³⁴⁾

وربما لم يأت القرار الأمريكي الذي عبر عنه كوهين من فراغ، فالولايات المتحدة الأمريكية لم تضع أحكاماً مسبقة ترسم على ضوءها خارطة طريقها السياسي بنجاح هذا البلد أو ذلك، لو لم تكن قد تابعت الشأن السوداني عن كثب، ووقفت على أهم مرتكزاته، ذلك بدفع مساعد وزير خارجيتها للترحيب بالانقلاب العسكري الجديد في السودان، من خلال ترحيبها باستعداد الخرطوم للتعاطي مع المتمردين في الجنوب السوداني أو أن تتوقع وداً سودانياً بعد طلاق بائن، ومن هنا تبدأ نقطة انطلاقنا في متابعة مسيرة العلاقات السودانية مع الولايات الأمريكية التي ربما همست في أذن أصدقائها من جيران السودان بأن يلقوا بالمودة إلى قادة الانقلاب السوداني الجديد.

إذ لبي النظام المصري (نداء الواجب) وبارك ساعتها النظام الجديد في السودان الذي يشكل الذراع الجنوبي لأمن مصر القومي، وقد رأى النظام السياسي في الخرطوم أن في ذلك ما يرضي غروره، حيث إن توجهاته قد بدأت في محاولة تحييد مصر في مواجهة الانقلاب، وقد نجح في ذلك، لكن الانقلابيين استهدفوا التمويه بالاتصال مع مصر، مدعين دعم العلاقات بين مصر والسودان، وإعادة العلاقات إلى شكلها الطبيعي بين البلدين، وسعى الانقلابيون في نفس الاتجاه إلى أن تقوم مصر بالدفاع عن النظام الجديد في السودان، وتقديمه إلى دول العالم، كما طلبوا من مصر أن تقوم المملكة العربية السعودية بالاعتراف بالنظام الجديد في السودان.⁽³⁵⁾

ولم تكن خطوط السياسة السودانية في ظل حكومة الإنقاذ الوطني قد توضحت للسياسة المصريين، لذلك نراهم قد استجابوا للنداءات السودانية فاتصلت قوات العمل السياسي في مصر بالقنوات السياسية في العاصمة السعودية الرياض؛ لحثها على الاعتراف بالنظام الجديد في السودان، على أن تكون السعودية هي البائدة بالاعتراف طبقاً لرغبة النظام الجديد في السودان، إلا أن السعودية أشارت في هذا الصدد إلى أن مصر تعد من دول الحوار السوداني وهي الدولة الأقرب للسودان، وأن اعتراف مصر بالنظام الجديد في السودان يعد أمراً ذا أهمية خاصة للسودان، وفي هذا الإطار ناشد الرئيس مبارك وقتها دول قمة السبع الكبار بمساندة النظام الجديد في السودان، رغم موقف دول أوروبا وأمريكا من (الديكتاتورية الجديدة في السودان)، واعترفت مصر بالنظام الجديد في السودان، ثم أعقبتها السعودية ليأخذ النظام الجديد الشرعية المطلوبة.⁽³⁶⁾

وقد اعترفت الأنظمة السياسية للدول المجاورة للسودان بالنظام السياسي الجديد هذه الدول تشكل الخطوط الدفاعية الأخيرة لأمنه القومي، ولكن عندما كشفت هذه الأنظمة

ذات الأصول والمنابت غير المتجانسة الهوية الحقيقية لنظام البشير، عبرت عن مواقفها بشكل صريح عن ذلك النظام فأشار الرئيس المصري السابق حسني مبارك بأن تقدير مصر في هذه الجزئية كان تقديرًا خاطئاً، وكذلك كان الحال مع الدول الناطقة بالعربية وغير العربية، ففي الشمال مصر وليبيا، وفي الشرق إثيوبيا، وفي الجنوب أوغندا وكينيا، وفي الغرب أفريقيا الوسطى وتشاد، وفي الجنوب الغربي الكونغو⁽³⁷⁾. ومن بعد ذلك ظهر الوجه الأصولي للنظام السوداني في ظل هيمنة البشير - الترابي.

وإذا أضفنا إلى وجود امتدادات ثقافية وعرقية مع هذه البلاد أثرت على علاقاتها ووحداتها القبلية واللغوية، أدركنا مدى خصوصية السودان الأفروعربية، وأدركنا في ذات الوقت صعوبة حكم الجبهة في السودان.

وربما يتصدى لهذه القراءة من يرى أن في هذه الأنظمة مجتمعات غير منضبطة - وهذا افتراض - ترفع عنه انقلابيو السودان ونزحوا أنفسهم بوضع حاجز سياسي بينهم وبين تلك الأنظمة السياسية السيئة، غير أن صورة الأوضاع الداخلية في السودان تدحض رؤى هؤلاء عندما يدركون أن المجتمع السوداني قد أدرك بداية الخداع لحركة الإنقاذ وذلك عندما استشعر السودانيون أن الانقلاب هو انقلاب عسكري، منسوب إلى القوات المسلحة السودانية، ثم بعد مدة وجيزة اكتشفوا أن الانقلاب ينتمي إلى حركة الإخوان المسلمين وعندما أدرك بعض قادة القوات المسلحة السودانية ذلك انكروا هذا الوضع، ثم كشف الانقلاب عن وجهه بشكل أكثر سفوراً، عندما بدأ بتعيين قيادات الجبهة الإسلامية في مواقع السلطة في السودان والتي استقفاها من أرشيف الجبهة الإسلامية القومية، وانطلقوا بعد ذلك بتأسيس المجلس الأربعيني الذي ضم 36 عسكرياً كلهم من الجبهة الإسلامية القومية.⁽³⁸⁾

وقد كان ذلك متصلاً اتصالاً مباشراً بملف العلاقات الأمريكية السودانية إذ إن بعض الدول التي أشرنا إليها كان يجمعها مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات ودية، بينما البعض الآخر منها يقف مع الولايات المتحدة الأمريكية على طرفي نقيض، وعندها يكون الحابل قد اختلط بالنابل في السودان الذي كان يعاني من حالة عدم استقرار على الصعيدين السياسي والعسكري. وكان لابد لإدارة البيت الأبيض الأمريكي في واشنطن من أن تسفر عن وجهها إزاء سودان حكومة الإنقاذ، التي دخلها الإسلاميون بقوة، سيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أولت القارة السمراء أهمية خاصة حيث قسمتها إلى أربعة مناطق.⁽³⁹⁾

وجدير بالذكر أنها لم تعد لإقامة تلك المناطق فقط، بل تعمل على إقامتها وربطها بالمصالح الأمريكية بطرق مباشرة وغير مباشرة، منطقة الشمال الأفريقي (الاتحاد

المغاربي)- بدون ليبيا - والعمل على توسيع حلف الأطلسي جنوبا ويضم الدول الثلاث: الجزائر، المغرب، تونس، بما لها من تأثير على أمن دول جنوب أوربا ومنطقة القرن الأفريقي بقيام منطقة تجارة تفضيلية وبنى اقتصادية تكاملية ومنطقة الجنوب الأفريقي بخطة مماثلة تلعب فيها جنوب أفريقيا دور الدولة المفتاحية، ومنطقة البحيرات العظمى بما في ذلك جمهورية الكونغو أفريقيا وكينيا وتنزانيا بخطة مماثلة أيضا، على أن تلعب أوغندا بقيادة موسفيني دور الدولة المفتاحية، ومنطقة القرن الأفريقي وتضم ست دول: جمهورية الصومال وجيبوتي وإريتريا وإثيوبيا والسودان الذي هو في نظر بعض الباحثين الأمريكيين ورجال السياسة يمثل دولة عملاقة من حيث المساحة، وذات إمكانية زراعية تقترب من الدول العملاقة في هذا المجال، (أمريكا وكندا وأستراليا والأرجنتين) وإمكانيات تعدينية واعدة من المعادن والثروات المهمة، كالذهب والنحاس والبترو، وذا كثافة سكانية معقولة وامتدادات ثقافية وديمغرافية في الغرب والشرق والجنوب والشمال، تجعل لهذه الدولة تأثيرات هامة، فضلا عن أن السودان أكثر من إثيوبيا أهمية للعب دور الدولة المحورية في القرن الأفريقي.⁽⁴⁰⁾

لذلك كانت اللجان الفرعية لشؤون أفريقيا بالكونغرس الأمريكي تواصل اجتماعاتها بين الحين والآخر لمراقبة الوضع السياسي في السودان بعد أحداث ١٩٨٩ أكثر من ذي قبل، حتى تضخم الملف السلبي في العلاقات الأمريكية السودانية، وكان أكبر تجسيد لذلك التضخم إرسال الإدارة الأمريكية في 1989/7/20، 55 عضواً من مجلس الشيوخ والنواب الأمريكي للفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة الذين يبدون قلقهم حول العلاقات السودانية الليبية المتطورة، ووجود معتقلين سياسيين، وكذلك رفض الحكومة السودانية للاتفاقية الموقعة من قبل المير غني - قرنق، وأخيرا تم غلق الصحف وحل البرلمان.⁽⁴¹⁾

وكانت هذه الهواجس الأمريكية ربما قد افسدت على رجال السياسة في البيت الأبيض الأمريكي سرورهم بانقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩ في الدولة السودانية، فمخاوفهم من إجراءات النظام الجديد حيال العديد من القضايا المصيرية في السودان لا تتناسب مع الترحيب الأمريكي بالانقلاب الجديد، الذي عبر عنه مساعد وزير الخارجية الأمريكية "هيرمان كوهين" والذي جاء بنفسه إلى الخرطوم في السابع من أغسطس/ آب ١٩٨٩م، كأول مسؤول أمريكي رفيع المستوى يزور السودان بعد انقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩م، إذ اجتمع هيرمان كوهين مع الرئيس عمر البشير الذي شرح له أسباب قيام الإنقاذ ولآثار غياب الدولة في العهد الحزبي، وقد أدلى خلال زيارته

بتصريح قال: "إن واشنطن تتعاطف مع السودان وترغب في مساعدة النظام السوداني رغم العوائق التي يشكلها القانون 513"⁽⁴²⁾.

هذا الموقف يحمل بين طياته السياسية حالة الحذر التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح الموقف أكثر وضوحاً من خلال البيان الذي أصدرته الخارجية الأمريكية بعد شهر من استيلاء الجيش على السلطة في السودان، خلال المؤتمر الصحفي الذي أجراه المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية "تات ويلر" في 8 مارس/ آذار ١٩٩٠، وقال فيه رداً على سؤال تم توجيهه إليه حول ما يسمونه بتعليق المساعدات للسودان: "المساعدات الأمريكية للسودان تم تقييدها بسبب الفقرة 513، وهذه الفقرة تمنع تقديم المساعدات الأمريكية لأي دولة أطاحت بحكومة منتخبة قانوناً عن طريق أعمال عسكرية"⁽⁴³⁾.

وقد أكد ذلك السفير الأمريكي في الخرطوم قائلاً: "إن ذلك القانون يحول دون تقديم العون للسودان، إلا أنه يسعى بإقناع الكونغرس برفع ذلك القرار"، وتلك أحد وسائل الابتزاز التي درجت على أتباعها الولايات المتحدة قبل أن تنفرد بقيادة العالم، والتي ربما أوحى من طرف خفي إلى أحد سياسيوها بإعداد شروط أمريكية للسلطة الحاكمة في الخرطوم - إذا ما أبدت استعدادها بتنفيذها- بأن تتجاوز عقبة ذلك القانون أملاً في تنشيط العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان، أو إتاحة الفرصة لطبي صفحة الماضي القريب؛ للسير قدماً في طريق جديد لتحقيق تعاون أكبر من ذي قبل وتلخصت تلك الشروط بما يأتي:

- 1- قيام الحكومة السودانية بإحراز تقدم باتجاه السلام في حرب الجنوب.
 - 2- تغيير موقف الحكومة السودانية من التشريعات الإسلامية باعتبارها حجر عثرة في حل مشكلة الجنوب.⁽⁴⁴⁾
- وربما أن حزمة الإجراءات التي اتخذتها حكومة الخرطوم، والتي تتمثل في وقف إطلاق النار في الجنوب، والاستمرار في عملية شريان الحياة، وعقد مؤتمر الحوار الوطني حول قضايا السلام والإعلان عن رغبة الحكومة في إجراء محادثات مع حركة التمرد.⁽⁴⁵⁾

قد شجعت الولايات المتحدة على إبقاء الباب مفتوحاً مع السودان الذي بقي في دائرة اهتمامها رغم ما شهدته العلاقة بين واشنطن والخرطوم من شد وجذب معلن، فقد النقي على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٠م وزير الخارجية السوداني "علي سحلول" "هيرمان كوهين" الذي قدم المبادرة لإنهاء الحرب في جنوب السودان، والتي تضمنت الفصل بين القوات وإعلان مدينة جوبا مدينة آمنة، بسحب قوات الحكومة والحركة على مسافة معينة خارج المدينة، وتمكين حركة

التمرد من المشاركة في الحكومة عبر مؤتمر دستوري وقد رفض السودان هذه المبادرة.⁽⁴⁶⁾

وبهذا نكون قد ناقشنا- ولو بشيء من الإيجاز - المتغير الأول في الأحداث السياسية في السودان، والذي اتصل- قطعاً- اتصالاً مباشراً بالحدث الآخر الذي هز الإقليم اهتزازاً كان له تأثير على تحديد معالم السياسة الأمريكية تجاه السودان، والذي تمثل في احتلال العراق للكويت في أغسطس/ آب ١٩٩٠، إذ اجتاحت القوات العراقية الكويت، وأطاحت بالنظام الحاكم فيه، وشكلت- كما هو معروف- حكومة موالية للنظام العراقي في الكويت.

وقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الفرصة السائحة التي أتاحتها لها العراق - بغزو الكويت للقضاء على القوة العراقية المتنامية، فجمعت الولايات المتحدة الأمريكية لفيها من الدول زاد على الثلاثين دولة في التصدي للقوات العراقية داخل الكويت، مما أدى إلى تقهقر القوات العراقية وانسحابها من الكويت، وكان ذلك لا يتفق مع توجهات السودان الذي كان قد أثر الحل العربي والذي يمكن التوصل له، وتحرير الكويت بعد إخراج القوات العراقية منها، وقد أدت تلك التطورات إلى بلوغ مرحلة عداء الإدارة الأمريكية لنظام الحكم في السودان، وبداية التوتر في العلاقات السودانية الأمريكية.⁽⁴⁷⁾

عند ذلك سارت الأمور على غير ما يجب، بعد أن ساءت العلاقة بين واشنطن والخرطوم ووصلت إلى ما يشبه القطيعة التامة، إذ كان اندلاع حرب الخليج في ١٦/١٧ يناير : كانون الثاني ١٩٩١م بمثابة المعول الذي هدم جزءاً كبيراً من جدار العلاقة الصلب الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان في عهد جعفر النميري مثلاً، وقد كان لذلك تأثيره حتى على الجنوب السوداني.

غير أن ذلك الموقف الذي اتخذته النظام السياسي الحاكم في الخرطوم والمتمثل بانحياز السودان إلى جانب العراق في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، لم ينأى بالنظام السوداني الجديد عن الشبهات، فقد عادت أوساط سودانية إلى الإيمان بنظرية المؤامرة ورمت النظام الجديد في الجمهورية السودانية بالعديد من سهام الريبة والشبهة، وسلمت بأن النظام الحاكم في السودان تربطه أوثق العلاقات بالإدارة الأمريكية منذ استيلاء الجبهة الإسلامية على السلطة في أعقاب الانقلاب العسكري الذي نزعته عمر البشير في 3 يونيو/ حزيران ١٩٨٩م. على الرغم من أن واشنطن قطعت معوناتها للسودان بدعوى إجهاضه للنظام الديمقراطي السابق، وشبهة ضلوعه آنذاك في الإرهاب- فيما بعد- فإن السفيرين الأمريكيين الأول والثاني في الخرطوم نالا أرفع الأوسمة السودانية لمجرد إشادتهما بتجربة النظام في تنمية اعتماداً على الإمكانيات

المحلية، والجهود الذاتية إثر توقف المعونات الخليجية والأمريكية والأوروبية، عقاباً على موقفه المنحاز للعراق خلال أزمة الخليج عام ١٩٩٠.⁽⁴⁸⁾

وذهب آخر باتهام النظام السياسي في السودان بإجراء لقاءات مع العدو الصهيوني، وسمى القائمين على إدارة شؤون السودان بالعصبة التي تظن أنها من الذكاء بحيث يتسنى لها اللعب بالبيضة والحجر - كما تقول الثقافة الشعبية السائدة، ومنها على سبيل المثال أنهم جاءوا لينذروا قوماً حادوا عن جادة الحق وهم من الغافلين، ومنها ادعاؤهم أنهم يحكمون بالإسلام ويطبقون شريعة سواء اتفق معهم أو اختلفوا، ومنها أنهم تجردوا لوجه الله، وتصدوا لحمل أمانة أبت السموات والأرض والجال أن يحملنها، وهكذا سرت الأباطيل بين الناس، وظلوا هم في غيهم سادرين، وكأنهم لا يعلمون أن الأيام ستبدي للناس ما كانوا يجهلون.⁽⁴⁹⁾

ومادماً قد تناولنا موقف النخبة السياسية والثقافية في السودان من انقلاب (يونيو/حزيران ١٩٨٩)، فلابد لنا من أن نتناول ولو بشيء من الإيجاز وجهة نظر قوى التمرد في جنوب السودان، لنتمكن من الاقتراب أكثر فأكثر من طبيعة النظام السياسي الحاكم في الخرطوم، فقد وصف جون قرنق الانقلاب العسكري بأنه انقلاب خطير في تاريخ السودان، لأنه لم يكن انقلاباً عسكرياً بواسطة الجيش ومن أجل الجيش بل كان انقلاباً عسكرياً باسم الجبهة الإسلامية، وهي حركة سياسية لها أيديولوجية ورؤية للمجتمع⁽⁵⁰⁾. ولم يعد يبقى لدينا سوى أن نقف على تأثير المتغير الآخر في السياسة الدولية، المتمثل بإنهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق على السودان - موضع بحثنا - قبل تأثير على مجمل السياسة الدولية سواء في المنطقة وفي العالم، أجمع، ففي عام 1990 انتهت الحرب الباردة، ولم يعد السودان ذا أهمية استراتيجية بالنسبة للأمريكان، أو على أقل تقدير لم تكن هناك رؤية من قبل الإدارة الأمريكية لدور ووظيفة جديدة للسودان، فضلاً عن طبيعة نظام الجبهة الإسلامية، وقد أجمل السفير الأمريكي "ترسون" تدهور العلاقة في ثمان نقاط وهي انقلاب حزيران ١٩٨٩، وانتهاك حقوق الإنسان، غياب الديمقراطية، حرب الجنوب وتحويل النازحين من الأطراف والمدن، ووقوف السودان ضد التدخل الأمريكي في حرب الخليج الثانية، وإيواء منظمات إرهابية، ومقتل بعض موظفي المعونة الأمريكية فيما بعد.⁽⁵¹⁾

ويبدو أن بعض ما جاء به ترسون يجافي الحقيقة، فهو لم يقف على مسافة واحدة منها ومن النظام الحاكم في السودان، فليس ساسة البيت الأبيض الأمريكي طيبون إلى هذا الحد بحيث يتركون السياسيين في الخرطوم يتصرفون على هواهم لاسيما بعد اكتشاف النفط وارتقاء النظام الحاكم في السودان في الأحضان الإيرانية، وإعطاء إيران

امتيازات لم يكن يحلم بها يوماً ما في السودان، والذي أصبح قاعدة انطلاقه باتجاه القرن الأفريقي بشكل خاص والقارة السمراء بشكل عام. ودليلنا على ذلك أن الإدارة الأمريكية كان لها رد فعل سريع إزاء تصرفات النظام الحاكم في الخرطوم، مما أحدث شرخاً في العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة والسودان على حد تعبير رجالات السياسة في السودان، ومن الموالين لحكومة الإنقاذ الوطني، إذ عمدت الإدارة الأمريكية إلى توثيق علاقاتها مع الحركة الشعبية بعد انهيار حائط برلين وسقوط الشيوعية، بما فيها نظام منجستو ميريام في إثيوبيا الذي كان يمثل رمزاً للشيوعية إذ اعتمدت الحركة الشعبية بصورة كبيرة على المساعدات الأمريكية والمنظمات الطوعية ذات الصلة بها.⁽⁵²⁾

والدليل الآخر الذي يدافع به الباحث عن رأيه تمثل في العديد من المساعي التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد بديل ناجح لها في السودان يمكن أن تتعامل معه، بعد أن أوصدت أبواب العلاقة بين واشنطن والخرطوم، إذ حاولت الإدارة الأمريكية الانفتاح على التجمع الوطني الديمقراطي- تجمع المعارضة الشمالية والجنوبية- الذي أفلح في كشف مساوئ النظام ونجح في زيادة تدهور الثقة بين أمريكا والنظام السوداني، ولكنه فشل في أن يكون بديلاً مقنعاً لأمريكا أو لأي من حلفائها الدوليين أو الإقليميين عرباً أو أفارقة، فقد اكتفت أمريكا بتأييد التجمع الوطني الديمقراطي سياسياً وإعلامياً، ولكنها أعلنت حجب دعمها العسكري والمالي عنه طيلة الفترة الماضية، ومنحت دعمها الكامل سياسياً وإعلامياً واقتصادياً وعسكرياً لأحد فصائل الأصدقاء الموثوق بهم دولاً كانت أو منظمات.⁽⁵³⁾

وكان من الممكن ألا تصل الأمور إلى هذا المستوى من التشنج بين أقطاب العملية السياسية في واشنطن والخرطوم لولا انتهاء الحرب الباردة، وتفرد أمريكا في قيادة العالم الجديد إذ أخذت تدبر أمور العالم السياسية بالكماليات التي تراها وتتعامل مع الأزمات التي تنشأ هنا وهناك على أسس (ميكافيلية)، فقد أطلقت الإدارة الأمريكية برئاسة "جورج بورش" الأب أقوى حملة من الانتقادات ضد حكومة الإنقاذ في السودان، وفي تقرير اللجنة الرباعية لشؤون أفريقيا بمجلس الشيوخ الأمريكي بواشنطن، أعلن رئيس شؤون الدول الأفريقية "جون هيرمان" عن انتقادات موسعة لمجلس قيادة الثورة بقيادة عمر البشير بعد توليه السلطة وذلك بعد تسعة أشهر، كما أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها وسيلة مباشرة للتعامل بالضغط على حكومة السودان وإحلال السلام في السودان، وعلى المدى الطويل يتم التركيز والاهتمام بحقوق الإنسان، كرد على ممارسة الحكومة السودانية العديد من الإجراءات التعسفية

وإساءة استخدام السلطة، وزجرها للأحزاب والجماعات والنقابات، وكلها عوامل مضادة للديمقراطية المزعومة التي تريد الولايات المتحدة نشرها.⁽⁵⁴⁾

فبدأت حملة من التراشق بالاتهامات بين أصدقاء الأمس وأعداء اليوم - الولايات المتحدة والسودان - حيث حذرت وزارة الخارجية الأمريكية من أنها قد تدرج اسم السودان في قائمة الدول التي تؤوي الإرهابيين، وقالت الخارجية الأمريكية: "إن دلائل قوية تؤكد أن السودان له علاقة وثيقة مع دول تدير الإرهاب، هي إيران والعراق وليبيا" وأوضح المتحدث الرسمي أن الولايات المتحدة الأمريكية عبرت عن قلقها الشديد لحكومة الخرطوم بعد تزايد وجود منظمات إرهابية، وقال المتحدث: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تتابع الموقف في السودان بكل قلق".⁽⁵⁵⁾

ثالثاً- اتساع رقعة المعارضة لحكومة الإنقاذ، وانحسار فرص السلام في جنوب السودان:

اتسمت العلاقة بين الولايات المتحدة والسودان بالتذبذب في ولاية الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب، فلا هي مستقرة على حال واحدة من التآزم التام، ولا هي متحركة باتجاه الود المطلق، حتى عندما رأت الإدارة الأمريكية أن تكون على مقربة من الإدارة السياسية في الخرطوم، يوم أدى "هيرمان كوهين" مساعد وزير الخارجية الأمريكي دورا بارزا في توثيق العلاقة المشتركة بينهما - كما رأينا في المباحثين السابقين - والذي كان دائم التردد على الخرطوم، وتعددت لقاءاته ومشاوراته مع الترابي الذي لم يكن يبرح منزله في المنشية، وقد اعترف هو شخصيا في أحاديثه الصحفية بأن كوهين قد عرض عليه الخطة الأمريكية الكونية الخاصة بمنطقة القرن الأفريقي، وأشار عليه اختيار "ملس زيناوي" رئيسا لإثيوبيا بعد إزاحة منجستو عن السلطة، وكذا اختيار "اساسي أفورقي" رئيساً لأريتيريا فور نيلها الاستقلال.⁽⁵⁶⁾

وقد كان عميد الإسلام في السودان - وقتئذ - حسن الترابي نفسه مرتكباً في كيفية اختيار الطرائق التي كان يدير بها شؤون السودان في مجال السياسة الداخلية والخارجية، فها هو يتحدث بمنطقتين، منطق العقائدي ومنطق السياسي فعندما يتطرق الحوار إلى موضوع الإسلام والغرب يراهن على الشعوب، اما عندما ينحو الحوار منحى السودان الدولة والغرب يتحول إلى سياسي بركماتي، ويفرق بين المصالح والمبادئ والمصالح مع الفئات الحاكمة في الغرب، وهي التي يراهن على انتصارها في السودان نهاية الأمر، والغرب هنا أمريكا في الطليعة ثم بريطانيا وأوروبا، ومنطق المصالح هو الذي يراهن عليه الترابي بالنسبة إلى دعم أثيوبيا وإريتريا وحتى أوغندا للمعارضة السودانية.⁽⁵⁷⁾

ومما يؤكد ذلك ويعطينا دليلاً قاطعاً على صحة ما ذهبنا إليه بعد قراءة واقعية للواقع السياسي في السودان بعين الحيادية، أن هناك نخباً سودانية من داخل حكومة الإنقاذ الوطني قد جاهرت بذلك وأشارت إليه بكل وضوح، بينما هناك نخب أخرى لمحت إليه على استحياء فقد قال السيد "معاوية عثمان خالد" الذي كان يشغل منصب الناطق الرسمي لوزارة الخارجية السودانية رداً على تجديد العقوبات السنوية الأمريكية للسودان: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تفتقر للإرادة السياسية الشجاعة الكافية التي تمكنها من اتخاذ قرار حاسم في شأن الاتهام في دفع القضايا السودانية باتجاه الحل، ورفع العقوبات في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ السودان". (58)

وإن كان السيد معاوية قد قال ذلك في فترة مقدمة بعض الشيء على الحقبة التي نناقش ملاساتها في هذا المبحث، يبدو أن معاوية كان من بين ما رشح عن عقله الجمعي كسياسي، وهو لا يجافي الحقيقة فيما ذهب إليه ولا يجانبها، فتلك هي المسارات العامة للسياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة في السودان وغيره من الدول المستضعفة، لاسيما إذا علمنا أن الذي تناول السياسة الأمريكية بهذا الوصف المبتكر كان عاملاً في السفارة السودانية بأمريكا نفسها، أي أنه كان يجلس بالقرب من البيت الأبيض في واشنطن، وأدمن النظر إلى ناطقيه وهو يزنون حديثهم بميزان الذهب. (59)

ومنطق العصى والجزرة الذي كانت إدارة البيت الأبيض الأمريكي تتعامل به بعد انتهاء الحرب الباردة مع دول العالم الثالث بشكل عام، كان حاضراً في التعامل مع السودان أيضاً بشكل ما، ويبرر ذلك من حلال التهديد الأمريكي الذي حمله مساعد وزير الخارجية الأمريكي "روبرت هوديك" خلال زيارته للخرطوم في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩١ وجاء فيه: "أن إدارة بوش ستضع السودان على قائمة الدول الراحية للإرهاب، إذا ثبت أن هجوم إرهابيا قد انطلق من السودان، فإنه بالتالي أصبح غير مؤهل للحصول على مساعدات إنسانية أمريكية بلغت 71 مليون دولار عام 1992م". (60)

وتلك كانت هي العصى الأمريكية، لكنه بعد أشهر قليلة انعطفت تلك السياسة الأمريكية تجاه السودان انعطافاً لا ينسق مع حزمة التهديدات التي كانت إدارة بوش الأب قد أطلقتها، وكلفت هوديك بحملها إلى الخرطوم، فقد استقبلت واشنطن في الرابع والعشرين من نيسان ١٩٩٢، الدكتور "غازي صلاح الدين" وزير الدولة السوداني، الذي وطأ أرض الولايات المتحدة الأمريكية على رأس وفد كبير، قد تمكن الوزير السوداني خلال الزيارة من شرح وجهة النظر السودانية حول القضايا الخلافية بين البلدين. (61)

ليبقى حبل المودة بين الخرطوم وواشنطن متيناً، ويصبح نموذجاً يقتدى به في مجال العاطفة السياسية التي ينحسر نطاقها فوق موائد اللقاءات السياسية التي يوحى ظاهرها بالعداوة والبغضاء ، بينما يتسع نطاقها تحت تلك الطاولات، فقد زار السودان في أغسطس/ آب ١٩٩٢ المستر "ميرفن دايمالي" رئيس اللجنة الفرعية للشؤون أفريقية بالكونغرس، "محمد أمين خليفة" رئيس المجلس الوطني في السودان، إذ تناول اللقاء مناقشة القضايا الخلافية بين البلدين، وأعرب المستر ميرفن عن ارتياحه للإصلاحات الاقتصادية في السودان، وأشار إلى أن هذه الإصلاحات تفتح آفاق الاستثمار التجاري بين البلدين، واقترح أن يكثف السودان اتصالاته برجال الأعمال من الأفارقة الأمريكيين وحثهم على المجيء للاستثمار في السودان والنفاذ من خلالهم للتأثير على صانعي القرار الأمريكي.⁽⁶²⁾

وتلك كانت هي الجزرة الأمريكية، فاستمرت الحالة التي حددت طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والسودان، والتي أشار كتاب (جل لاسك) Gill Lusk (السودان وأمريكا) والذي أكد أن سياسة الإدارة الأمريكية في السودان لم تكن موحدة، ويسودها نوع من الارتباك والتذبذب، فيما قامت سياسة جديدة تجاه السودان في إطار السياسة الأمريكية تجاه القرن الأفريقي، وهي سياسة متواصلة ومستمرة تقوم على التوفيق مع تحالف القرن الأفريقي مع موسكو من ناحية، والتنذير والتهديد من ناحية أخرى.⁽⁶³⁾

وتلك هي أهم ثوابت السياسة الأمريكية تجاه دول العالم الثالث، ولو أننا ذهبنا أبعد من ذلك بقليل لاتضح لدينا بشكل أكبر الصورة الحقيقية التي كان عليها الواقع السياسي في السودان، ولزال الغبش الذي كان يحيط ببعض مشاهد الصورة العامة لذلك الواقع، خاصة عندما نجد أن أعضاء الكونغرس الأمريكي والإدارة الأمريكية والمخابرات الأمريكية يكللون زيارات الترابي المتكررة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولقاءاته وحواراته السرية الموسعة معهم بطلب محدد هو أن يظل الترابي على علاقته الوثيقة مع جماعات الإسلام الأصولي، وأن يوافي الأجهزة الأمريكية بما لديه من أفكارها ونشاطاتها أولاً بأول.⁽⁶⁴⁾

بعد هذا كله ليس لأحد من ذوي النوايا الحسنة أن يلتبس عذراً للترابي، الذي كان له دوره البارز في توجيه السياسة السودانية على سكة الازدواجية، وفق نظريته المعروفة (الاستراتيجية الموسوعة للتمكن الإسلامي) والتي كانت تمثل أساساً في إدارة العلاقات السودانية الخارجية، وتتمثل في الورقة التي تحدد ملامح السياسة الخارجية للجبهة القومية الإسلامية في السودان، كما زادها خبرة الجبهة القومية الإسلامية بأدوات جديدة لم تكن متاحة لغيرها من الأحزاب السودانية على حد تعبير

الترايبي نفسه، وإن كانت تنطلق من خاصية مشتركة تتمثل في الارتباطات العابرة للقوميات الدينية والسياسية للجماعات السياسية السودانية، ويميز الترايبي في العلاقات الخارجية للحركة الإسلامية بين ما يسميه العلاقات الحركية، ويقصد بها العلاقات بين الحركة الإسلامية السودانية وغيرها من حركات إسلامية في الخارج لاسيما الحركات والمنظمات الإسلامية في أوروبا وأمريكا الشمالية وبين العلاقات العالمية، يقصد بها علاقات الحركة الإسلامية بدول العالم المختلفة، والتي يصنفها إلى دول متفقة ودول لا تنفك عن الكيد للإسلام والمسلمين.⁽⁶⁵⁾

وبغض النظر عن رأي السيد الترايبي، إلا أن ذلك لا يبرء ساحته أو ينفي ثوبه من الدنس الأمريكي، فهناك ما هو أدهى وأمر من كل ذلك الذي جننا عليه نحن لا نريد في هد المقام أن نكشف مساوئ احد رؤوس النظام السوداني خشية الوقوع في اللا حياد ونبتعد عن الموضوعية طالما أن النظام السوداني الذي يعد الترايبي أحد أهم أقطابه لا يحتكر لنفسه فقط حق امتلاك المساوئ السياسية، فالنظام السياسي العربي في الأغلب الأعم فيه ما هو أسوء من مساوئ النظام السوداني بكثير.

وتلك هي الحقيقة التي يجب أن تقال، فالارتباك والتناقض كانا يحكمان سياسة السودان في المحيط الدولي، حيث أوقفت أوروبا الغربية- باستثناء فرنسا- المساعدات الاقتصادية للسودان ووضعت شرطا أساسيا لعودة هذه المساعدات، وهي العودة للديمقراطية وتحقيق السلام في جنوب السودان، واحترام حقوق الانسان والاتفاق على برنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي، وقد قام البرلمان الأوروبي في يونيو/ حزيران ١٩٩٠م بوقف المفاوضات في إطار برنامج الدعم المستقبلي في اتفاقية لومي⁽⁶⁶⁾.

والغريب في الأمر أن نطاق الفجوة قد اتسع مع بريطانيا على حين غرة، بعد أن كانت من أكثر المؤيدين لانقلاب يونيو/ حزيران ١٩٨٩، ويدعم هذا الاعتقاد وجود السيد "باتريك رايت" نائب وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية في الخرطوم حتى قبل دقائق من وقوع الانقلاب⁽⁶⁷⁾. هذا على المستوى الدولي، أما على المستوى الإقليمي فقد سعت حكومة الإنقاذ لدعم حركات التمرد الأوغندية في مواجهة مع الحكومة الشرعية، واحتضنت القوى المؤيدة لعائدي أمين⁽⁶⁸⁾، حتى أن الحكومة الأوغندية أعلنت عن انقلاب عسكري في أوغندا بقيادة وزير مسلم، وأعلنت أن الجبهة قدمت مساعدات لهذا الانقلاب، وقامت حكومة أوغندا وقتها بطرد سبعة من الدين ينتمون للجبهة القومية الإسلامية في أوغندا⁽⁶⁹⁾.

وأدت تلك المواقف غير المتوازنة التي اتسمت بها حكومة البشير إلى وقوعها في فخ الازدواجية الذي اطر علاقة النظام السياسي في السودان مع تشاد (مثلا)، فقد تذبذبت

مواقف النظام الحاكم في الخرطوم مع ذلك بين "حسين حبري وإدريس دبي" إلى أن قام الأخير بهجوم على تشاد وأعلنت يومها حكومة البشير إدانة وشجب ذلك الهجوم واعتدلت لحسين حبري، وأكدت له أنها سوف تعمل على تجريد المعارضة من أسلحتها، وقامت باعتقال المتعاونين مع إدريس دبي في كل من الخرطوم وفيالا والفاشر ، وأرسلت الحكومة وقتها قوات إضافية للحد من فاعلية المعارضة التشادية في مواجهة حسين حبري، وبالتالي أكدت تلك الرؤية السياسية على مدى تخطيط تلك السياسة، بل وإن شئت قل مدى انتهازيته، فعندما انتصر إدريس دبي الرئيس التشادي، سعت الحكومة لإصلاح ذات البين بينها وبين الحكومة التشادية.⁽⁷⁰⁾ وكان أيضا من النتائج الطبيعية، أن تكون لدول الجوار السوداني مواقف متشجعة تتعادل موضوعيا مع السياسة الخارجية للسودان الجديد، والتي أفصحت حوادث الأيام للقاصي والداني عن هويتها، قبل أن تفصح هي عن سمات نظامها وايدولوجية التي اتسمت بالتخطيط.

فبدأت تلك الدول في الخندقة بمواجهته كنتيجة طبيعة لانعكاس الأوضاع الجديدة في السودان على القوى والتيارات غير الإسلامية في السودان، ومساعدة تلك الرؤية على إنعاش الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان، إذ قدمت دول الجوار السوداني كل المساعدات لهذه الحركة في مواجهة الحكومة الجديدة؛ سعيا وراء تحجيم حكومة الإنقاذ، والحد من تنفيذ سياستها الجديدة في المنطقة، فإذا ما أضفنا إلى ذلك أن إثيوبيا حكمتها الفلسفة الماركسية بقيادة "منجستو هيلامريام"، وهو نظام يختلف كلياً وجزئياً عن توجهات النظام الجديد في السودان، وإثيوبيا تشترك في حدود مباشرة مع السودان يبلغ طولها 2000 كم وبالتالي سعت حكومة الإنقاذ للدخول في مواجهة غير مباشرة مع النظام الإثيوبي والعكس صحيح.⁽⁷¹⁾

أما على مستوى العلاقات السودانية العربية، فبعد اندماج مشروع إعادة أسلمة المجتمع في برنامج تقفن الذي اعده الدكتور الترابي، وتعلق الأمر بتنسيق الحركات الإسلامية، وتجميع هذه الحركات في (دولية إسلامية) تجمع كل الشعوب ولا تجمع الدول المسلمة بهدف إعادة الهيكلة، وفي اتجاه تحقيق المساوات مع النظام العالمي الذي يسيطر ويهيمن عليه الغرب، انعقدت لهذا العرض المؤتمرات الشعبية الإسلامية التي بدأت في الخرطوم في إبريل/ نيسان ١٩٩١، ونوقشت في اجتماعاتها على نطاق ضيق المسائل المتعلقة بتوريد السلاح، وأصبحت الخرطوم في الواقع مركز اقامه قادة الحركات الإسلامية المسلحة ومجموعات، وأصبحت أيضا موقعا خاصا لأفراد الجهاد الإسلامي والجماعة الإسلامية في مصر، وجماعة حماس في فلسطين، والجبهة الإسلامية في الجزائر، والنهضة التونسية والمجموعات الإسلامية الليبية.⁽⁷²⁾

وهذا يتقاطع كما نرى مع توجهات الدول العربية التي استهدفها المشروع ويتعارض مع سياساتها؛ لذلك فإنه سينعكس على طبيعة العلاقات السودانية مع دول الجوار العربي أولاً، في وقت لم تكن العلاقات الخارجية السودانية مع الدول العربية التي تقطن آسيا قائمة على الود الذي يلبي طموحات السياسيين السودانيين في الخرطوم، لكن الأهم من كل هذا وذلك أن العلاقات التي كانت قائمة بين النظام الحاكم في السودان والسودانيين أنفسهم لم يكن الارتباك بمنأى عنها ولذلك تراها غير متزنة، أو لنقل إنها غير قائمة على قاعدة رضى الدولة عن مواطنيها، أو رضى المواطنين عن حكومة كان الإنفاذ اسماً لها، وربما رأى بعض السودانيين أنها على غير ذلك المسمى، مما جعل السودانيون يتربصون بالنظام الجديد في الخرطوم قبل أن يحتفي قادة السودان بالذكرى الأولى للثورة.

بعد ذلك كله حدث ما حدث، ففي إحدى أمسيات شهر إبريل/ نيسان 1990 وعشية عيد الفطر المبارك فوجئ الشعب السوداني بخبر بثته إذاعة لندن، حول إعدام ٢٨ ضابطاً من قادة الجيش السوداني، بعد فشل محاولة انقلاب كانوا يخططون خلالها للإطاحة بنظام الإنقاذ، فنزل الخبر كالصاعقة على آذان المواطنين في ربوع السودان، لكن الإعلام المحلي لم يقترب من هذا الخبر، فكتّم أهالي الضحايا أحزانهم ولم يجروا أحد على طلب استرداد جثامينهم، ولم يجدوا من يبلغهم بمقابر هؤلاء القادة حتى أن بعض عائلاتهم ما زالت تعتبرهم مفقودين، ولم يتلقوا العزاء فيهم رغم مضي أكثر من عقدين على رحيلهم، هذا الحادث ربما يكون أكثر المحطات دموية في تاريخ الإنقاذ، ولم تتم بشأنه أي محاكمة سرية أو علنية، وربما يظل من الأسرار المهمة التي يتحفظ عليها نظام البشير إلى آخر لحظة في وجوده بالسلطة.⁽⁷³⁾

ربما صحيح أن ذلك الحدث كان أكثر الأحداث دموية في سفر نظام يونيو/ حزيران ١٩٨٩، لكنه و (الحق يقال) لم يكن الأخير، فقد بقي العنف أحد أهم الإجراءات التي عمد النظام الجديد في السودان لاتخاذها حيال كل من يقف معه على طرفي نقيض، مما حدا بالعديد من القوى والأوساط السودانية إلى اتخاذ مواقف خاصة تعبر من خلالها عن رفضها الكامل للإجراءات التي اتخذتها حكومة الإنقاذ.

لذلك اتفقت مجموعة من المثقفين السياسيين الجنوبيين من غير الملتمزين رسمياً بعضوية مجموعة (توريت- مجموعة ناصر) والمنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهم يقيمون خارج أراضي السودان في أوروبا وأمريكا، وبعضهم يشغل وظائف في جامعات أو منظمات دولية، على تنظيم اجتماع للتداول والرأي بشأن قضية الجنوب، وقد تم الاجتماع في الفترة من 3- 8 سبتمبر/ أيلول ١٩٩١ في قصر (أدير) بجمهورية إيرلندا وذكرت وكالات الأنباء العالمية إن موعد الاجتماع وأسماء

المشاركين فيه كان قد تحدد قبل إعلان مجموعة الناصر لموقفها وبياناتها تجاه مجموعة توريت، ويستندون في هذا الرأي إلى أن إعلان أدير لم يشر من قريب أو بعيد إلى دعوة القيادة المنشقة لمطلب الانفصال والتغيير الذي حدث في طروحات قرنق الفكرية تجاه مستقبل الجنوب خاصة والسودان عامة، وكان من بين الأسماء المشاركة "بونا ملوال" و"دكتور فرنسيس دينق" و"دكتور لوال أشويك" و"دكتور دنستان واي" و"جوردون موركات" و"كلمنت جائزا" و"ديفد شان"، وكلهم من كبار ساسة الجنوب تاريخيا وقد أصدر المجتمعون وثيقة بعنوان (إعلان أدير حول مستقبل السودان) في سبتمبر/ ايلول ١٩٩١، وجاء فيها "إن بلادنا في عبارة موجزة تطورت على هدى خطوط متوازية تقسيمية، أساسها العربية في الشمال والأفريقية في الجنوب، وتقوم باللغة العربية والإسلام والثقافة العربية بتعزيز العربية ومساندتها وتقويتها، أما العامل الأفريقي فناتج عن وحي كفاح الشعوب الأفريقية من أجل الحرية من الهيمنة الخارجية، وحق تقرير المصير، وفكرة حديثة بشأن بناء أمة تخرق كل الحواجز المبنية على التعريف العنصري والعرقى والثقافى أو الدينى، مع وجود فكرة (السودان) إطاراً علمياً يحيط بتلك الفكرة". (74)

ولم ينته كل شيء عند هذا الحد، فقد تحركت أوساط أخرى بذات الاتجاه خاصة الجنوبيين الذين بدأ صيرهم بالنفاد، وكان من بين تلك الأوساط نخبة السياسيين المستقلين، وقد اشتملت تلك الأوساط على شخصيات وأسماء من الجنوبيين مثل "أبيل الير" و"جوزيف طمبره" و"جوزيف لاقو" الذين سبقت لهم المشاركة في الحياة السياسية السودانية، أو تقلدوا مناصب تنفيذية وإدارية عليا في البلاد، ويقيم جزء منهم في السودان ويقيم الجزء الثاني خارج البلاد، وكان الرأي العام السائد بين هذه الشخصيات هو أن الفيدرالية هي الحل المناسب للموقف. ويرى البعض الآخر أن أهل الجنوب أفارقة، وسوف يكون من الصعب عليهم التعايش مع أهل الشمال العرب، فضلاً عن هذه المجموعة يمكن الإشارة إلى بعض التنظيمات الفكرية والسياسية والعسكرية التي أفرزتها الأزمة، وإن كانت على مستويات هامشية من حيث التأثير والفاعلية بالنسبة لوجهات النظر، أو المجموعات التي سبقت الإشارة إليها، ومن الأمثلة على هذا حزب العمال والفلاحين، وغيرهم من الجماعات الماركسية المنوعة التي كان وجودها مرتبطاً بأوضاع الساحة والصراع العالمى قبل أن تضع الحرب الباردة أوزارها، وانتهاء وجود الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي ومن الأمثلة أيضاً منظومة الأنيانيا⁽⁷⁵⁾ ووهي فصائل عسكرية جنوبية كانت تقاتل ضد الحكم المركزى في الشمال السودانى منذ حكم نميري.⁽⁷⁶⁾

أما في الجنوب، وإزاء ذلك كله فقد توفرت العديد من الشروط التي أوصلت العلاقة بين النظام الحاكم في الخرطوم والمتمردين في الجنوب إلى نقطة كان يجب الوقوف عندها على أعتاب حل مناسب، فلم تكن آلة الإعلام العربي صديقة لنظام الخرطوم، بل كانت من أهم مصادر إذكاء الصراع وإشعاله بينه وبين الرأي العام العالمي، لاسيما أنها لم تكن محايدة بل منحازة لوجهات نظر وآراء المعارض لنظام الخرطوم... الخ، وأصدقاء نظام الخرطوم من دول العالم الأخرى لم يتخذوا موقفا دفاعيا عنه، ولم تقم أجهزتهم الإعلامية بمهاجمة الإدارات السياسية التي تصادمه، بل اكتفت بدور حيادي واصبحت قناة توصيل لمطالب ورغبات الدول العربية التي تملّي شروطها لإعادة الثقة والتعامل معهم، ولم تكن هذه الدول ذات وزن يعادل قدرة وحركة وإمكانات الدول التي تجاهر السودان بالعداء.⁽⁷⁷⁾

فضلا عن أجواء الاحتراب التي هيأتها تصريحات وتفسيرات مجموعة توريت، والتي قالت: إن شمال السودان لن يتراجع عن تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية وإنه لم يقبل السودان الموحد العلماني الديمقراطي الفيدرالي، مما ساهم في تهيئة أجواء بديلة لتلك التي اتسع خلالها نطاق الحرب التي دارت رحاها عامي ١٩٩١ - ١٩٩٢م، واتسع ميدان العمليات ليصل الغرب والشرق في سعي كافة الجماعات المهمشة (جبال النوبا وإبني وجبال الأنجستا وجماعة أمة البجة) لرفع المظالم التاريخية عن كاهلها.⁽⁷⁸⁾

وكان لابد لكل ذي عقل في السودان من أن يدلو بدلوه ويحسم أمره تجاه السلام الذي يبقى ضالة الفرقاء المتحاربين على حد سواء، فحتى السلام نفسه كان يختبئ تحت رماد أزمة الجنوب التي انحسرت فرص حلّلتها، وها هو نظام الإنقاذ نفسه يدخل صراعا مع القوى المعارضة له في الداخل، مع التأييد الذي تحصل عليه المعارضة من الخارج ماديًا ومعنويًا وإعلاميًا وسياسيًا، وهذا ما جعل النظام مشغولا بترتيب الأولويات وفي مقدمتها تأمين النظام وحمائته والدفاع عنه وابتداع الوسائل الاقتصادية التي تتكفل بعبء الاتفاق على هذه الأولويات، وطرح برنامج داخلي لترتبط به الجماهير، ويحقق جزءاً من طموحاته، ومحاولة الانتصار على الصعوبات والإشكاليات التي لم تفلح أدوات الحكم السابقة في إيجاد حل لها، ومحاولة كسر طوق العزلة العربية والإفريقية والعالمية.⁽⁷⁹⁾

وتلك كانت فرصة حكومة الإنقاذ لإنقاذ ما تبقى من السودان، وكان السلام هو المفتاح المركزي الذي كان يمكن لنظام الإنقاذ أن يفتح به أبواب السعادة الأبدية لأبناء الشمال من جهة، وأبناء الجنوب السوداني الذين فتكت بهم أهوال حرب لا طائل منها من جهة أخرى، بدأت مفاوضات أبوجا الأولى تحت رعاية الرئيس النيجيري "إبراهيم بابنجيدا"، واعترف الطرفان بضرورة الحل السلمي لمشكلات السودان.⁽⁸⁰⁾

ومهما يكن الأمر فإن المحادثات في أبوجا عاصمة نيجيريا تعد أول محادثات للسلام بين عدد من أطراف النزاع المسلح وبحضور وسيط سوداني الأصل. ولقد بذلت في هذه الوساطة جهوداً واتصالات قام بها السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، ثم تولاه الرئيس بابينجيدا بصفته رئيساً للمنظمة منذ عام ١٩٩١، وأخذت الاتصالات والترتيبات التي قامت بها نيجيريا وقتاً طويلاً خلال عامي ١٩٩١-١٩٩٢ إذ تم الاتفاق بين طرفي النزاع على جدول أعمال الاجتماع وأعلنت الأطراف أسماء وفودها التي ستشارك في الاجتماع، وهذا الإنجاز النيجيري يعود إلى أسباب كثيرة داخلية وخارجية تختص بأوضاع السودان. ولكن لا بد من الإشارة إلى خبرات وممارسات الأوساط النيجيرية التي لها دور هام في التوصل إلى ترتيب الاجتماع، فتجربة وخبرة نيجيريا طويلة ومتنوعة في هذا المجال، فقد عرفت حكم العسكر والحرب الأهلية والدعوة إلى الانفصال، ثم توصل أطراف النزاع المسلح في نيجيريا إلى تسويات سياسية قامت بموجبها جمهورية مدنية فيدرالية، وتمت صياغة دستور فيدرالي يتناول توزيع السلطة والثروة بين الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات.⁽⁸¹⁾

وإذا كان الاخفاق نتيجة حتمية لمحادثات أبوجا بين الفرقاء السودانيين فإن الاتفاق الذي حصل بين جناحي الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان على حق تقرير المصير بقي أرضية مشتركة بينهما، حتى صار موضوع حق تقرير المصير منذ ذلك الحين مطلباً أساسياً لنضال قوى التمرد في الجنوب السوداني. وكان ذلك أحد ثمار الأجندة التي جاءت بها مجموعة الناصر للمفاوضات والتي كانت محددة وواضحة، وهي التفاوض حول الانفصال، فأسست الحركة الشعبية (جناح الناصر) مطالبها الانفصالية على حقيقة فشل جميع تجارب ومحاولات التعايش المشترك التي جرت تجربتها من قبل، كذلك نظرت الحركة إلى مسألة النزاع حول الهوية كونها العقبة الأساسية أمام الوحدة، وقد أكد "لام أكول" في خطبة الافتتاح في مؤتمر أبوجا على ضرورة منح الجنوب الاستقلال الكامل، ويرى أن الاستفتاء هو الوسيلة المناسبة لمعرفة رغبة شعب جنوب السودان في الاختيار بين الوحدة أو الانفصال.⁽⁸²⁾

أما على الجانب الآخر فقد كانت كواليس المؤتمر تضج بالتناقض الذي كان يغلف أقوال الأوساط الحكومية التي حضرت المؤتمر، والتي تتقاطع مع أفعالها التي كانت تجري على مرأى ومسمع من الناس، ففي الوقت الذي كانوا يحملون فيه تقرير المصير بيدهم اليمنى كانت يدهم اليسرى تقول إنه رجس من عمل دول الاستكبار ينبغي اجتنابه، والمفارقة المذهلة في مقابل هذه الميلودراما التي غاب عنها شعب

السودان بالطبع، كانت أقصى طموحات الحركة الشعبية إقرار الكونفدرالية، وهذا ما ظهر بوضوح لأول مرة في محادثات أبوجا ١٩٩٢ (83).
 فرجعت الأوساط الحكومية يومها بخفي خُنين، بينما عاد الجنوبيون إلى جوبا وهم يعزفون نشيد الانفصال، ويرددون الحانه، ولكن بصوت عالٍ هذه المرة، وذلك في ظل نظام سياسي جديد رفع شعار الإنقاذ دون أن يتمكن من إنقاذ السودان الذي دخل في أزمة جديدة مع القطب الأوحده في عالم لا يحترم الضعفاء، فاستثمرت قوى المعارضة السودانية هشاشة الأوضاع السياسية في السودان لتتقدم باتجاهات شتى، إذ ارتمى بعضها في حواضن مريية جلها ما كان ينظر إلى السودان إلا من بوابة المصالح الضيقة، بينما بقيت قوى وتيارات سياسية سودانية أخرى تطالب برأس النظام، وتعمل في السر والعلن على الإطاحة به، أملاً منها في إخراج السودان من محنته التي استعصت على الحل بفعل أكثر من فاعل، وللأمانة نقول إن تلك المحنة كانت وما تزال محنة العرب بشكل خاص، ومصيبة المستضعفين في مشارق الأرض ومغاربها بشكل عام.

الخاتمة

إذا انتقلنا للحديث عن مراحل التدخل الأمريكي في الشأن السوداني، فسنرى ان عيون امريكا كانت في مطلع القرن العشرين تنظر إلى السودان على أنه متحف للتاريخ القديم، إذ عمدت إرسال مؤرخيها لمسح الآثار النوبية، أو اجراء حفريات في عدد من الجبانات، أو من خلال السعي لإثبات افريقية السودان، إذ كانت تلك أهم مظاهر التدخل الأمريكي المعلنة في السودان والذي لم يلقي بدونها آنذاك اهتماماً من الولايات المتحدة الأمريكية لبلد أتعهم جوعاً وتدهوراً، لذلك ترى الامريكان حاولوا أن يبنوا علاقات طيبة مع السودان او الشمال السوداني لصرف أنظار العالم وسيما الاتحاد السوفيتي عن الجنوب السوداني، فضلاً لجعل السودان عبئاً على القرن الأفريقي.
 أما بعد اكتشاف منابع النفط في مناطق الاتصال الجغرافي بين الشمال والجنوب، فقد تغير الحال تماماً، وصارت الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطيين على حد سواء تعيد حسابات سياستها تجاه السودان على ضوء ما يرشح سياسياً وبترولياً عنه، وهنا مضت الولايات المتحدة على غرار سياسة المستعمر البريطاني، فرسمت اوضاعها السياسية على ضوء المعطيات والفعاليات العسكرية التي حصلت في الجنوب السوداني من الانيانيا(2) والحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها العسكري المتمثل بالجيش الشعبي لتحرير السودان فضلاً عن جيش استقلال جنوب السودان، (مجموعة الناصر)- جون قرنق - ولام كول و رياك مشار وغيرهم.

ويبدو أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة لم تحسن الوقوف بحياد بين الظالم والمظلوم وريما لها الحق في ذلك فهي تسعى وراء مصالحها السياسية والاقتصادية التي تحقق لها أكبر قدر ممكن من مصالحها سواء في المنطقة العربية او افريقيا او العالم. وهذه هي السياسة الأمريكية، فهم يقررون على ضوء تلك المصالح نقاط الاختلاف او الاتفاق مع الآخرين وتلك هي نظرية امريكية بامتياز.

لقد ساهم الفرقاء السياسيين في السودان بشقيهم الشمالي والجنوبي بتقوية الشقاق والاختلاف فيما بينهما، مما جعل فرص تسوية المشكلة غير قائمة.

هوامش البحث

- (1) حمدي الحسني، القبة والعمامة، مركز الأهرام للنشر والتوزيع، القاهرة 2011م، ص197 وما بعدها.
- (2) عبدالملك عودة، المستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة والانفصال، مجلة السياسة الدولية العدد 109، يوليو تموز 1992م، ص16.
- (3) المصدر نفسه، ص20.
- (4) احمد محمد احمد الصادق الكاروري، العلاقات السودانية الامريكية في فترة ما بعد الحرب الباردة 1990م – 2003م، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم 2006م، ص163.
- (5) فاروق كامل عز الدين، مشكلة جنوب السودان والعلاقات المصرية والسودانية، معهد البحوث والدراسات العربية، سلسلة الدراسات الخاصة 49، القاهرة 1989م، ص41.
- (6) إجلال رأفت وآخرون، السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2006م، ص87.
- (7) عبدالقادر اسماعيل، مفاوضات التسوية السلمية في جنوب السودان 1947 – 2000م، دار النورس، القاهرة، 2004م، ص257.
- (8) محمود عابدين صالح، الصراع على السلطة في السودان، دار الأمين للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة 2000م، ص175 وما بعدها.
- (9) زكي البحيري، ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، في معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 24 – 25 ديسمبر/كانون الأول، 2002م، ص322.
- (10) عبدالملك عودة، السياسة الدولية، المصدر السابق، ص20.
- (11) ديدار فوزي روسانو، تقديم ألان جريش، السودان إلى أين..؟، الشركة العالمية للطباعة والنشر، السودان، 2007م، ص252.
- (12) عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت 2009م، ص202.
- (13) المصدر نفسه.
- (14) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص259.
- (15) المصدر نفسه، ص260.
- (16) منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، ج2، دار الامين للنشر، القاهرة، 1993م، ص283 وما بعدها.

- (17) ابراهيم بن علي المحامي، الحرب الاهلية وفرص السلام في السودان، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002م، ص52.
- (18) فرانسيس دينيك: وهو المستشار الخاص للأمم المتحدة الامين عن منع الإبادة والفظائع الجماعية، ومن أهالي جنوب السودان، ومدير مشروع دعم السلام في السودان، وهو استاذ وباحث في السياسة الدولية والقانون والمجتمع في جامعة جونز هو بكنز ويحمل شهادة البكالوريوس في الحقوق من جامعة الخرطوم (1962م)، وماجستير في القانون (1965م) ودكتوراه (1968م) من جامعة بيل، وهو أول مواطن من جنوب السودان يحصل على درجة الدكتوراه، ينظر: لام اكول، الثورة الشعبية لتحرير السودان، ترجمة: اسماعي ادم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2009م، ص164.
- (19) ابراهيم بن علي، المصدر السابق، ص53.
- (20) المصدر نفسه، ص54.
- (21) لام اكول: ولد عام 1950م سياسي ومثقف ودكتور ومهندس، وهو من أبرز الشخصيات في الجيش الشعبي لتحرير السودان واصبح وزير خارجية السودان من سبتمبر/ايلول 2005م – اكتوبر/تشرين الاول 2007م، وينتمي الى قبيلة الشلك من الجنوب وفقا لاتفاق فاشود للسلام عام 1997م، ينظر: لام كول. السورة الشعبية لتحرير السودان، المصدر السابق، ص5.
- (22) لا ما كول، المصدر السابق، ص226.
- (23) ابراهيم بن علي، المحامي، المصدر السابق، ص54 وما بعدها.
- (24) المصدر نفسه، ص55.
- (25) حديث العقيد سليمان محمد سليمان عضو مجلس ثورة الانقاذ، مجلة الوطن العربي، القاهرة، العدد 676 في 1990/1/26.
- (26) فتحي علي حسين، مشكلة الجنوب والتطورات الاخيرة في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد100، أبريل 1990م، ص194.
- (27) المصدر نفسه.
- (28) المصدر نفسه.
- (29) محمود عابدين صالح، المصدر السابق، ص177 وما بعدها.
- (30) عبدالمك عوده، المصدر السابق، ص21 وما بعدها.
- (31) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص242.
- (32) المصدر نفسه.
- (33) نجلاء احمد مرعي يونس، السياسة الامريكية تجاه السودان خلال الفترة من 1989 – 2002م، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2006م، ص110.
- (34) جريدة الاهرام، في 1989/7/23.
- (35) منصور خالد، المصدر السابق، ص258.
- (36) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص252.
- (37) Mudathir Abd El Rahman: Imperatism and Natiomtism in the Sudan, Khartum University press, 1991, p. 125.
- (38) عبدالقادر اسماعيل، المصدر السابق، ص251.
- (39) المصدر نفسه، ص252.
- (40) مضوي الترابي، ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الامريكية التي نظمها مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا، الخرطوم، 7 – 8 يناير/كانون الثاني 2003م، ص41.
- (41) امين اسكندر، الزلزال، دراسات من داخل الازمة الدولية، مركز البحوث العربية الافريقية، مكتب جزيرة الورد، القاهرة، 211، ص154.

- (42) احمد محمد الصادق الكاروري, المصدر السابق, ص 165.
- (43) American Foreign Policy Current Documents (558) We Deplore These Bombings. Daily Press Briefing by department of state Deputy Spokes Man Seb 28, 1990. P. 764.
- (44) احمد محمد محمد الصادق الكاروري, المصدر السابق, ص 165.
- (45) المصدر نفسه, ص 166.
- (46) المصدر نفسه, ص 166.
- (47) المصدر نفسه, ص 167.
- (48) يوسف الشريف, السودان وأهل السودان, أسرار السياسة وخفايا المجتمع, دار الشروق, القاهرة 2004م, ص 32.
- (49) فتحي الضو, الخندق, أسرار دولة الفساد والاستبداد في السودان, مكتب جزيرة الورد, القاهرة 2012م, ص 283.
- (50) منصور خالد, المصدر السابق, ص 254.
- (51) أمين اسكندر, المصدر السابق, ص 154.
- (52) عبد الرسول النور, ندوة استشراف مستقبل العلاقات السودانية الامريكية, التي نظمها مركز دراسات الشرق الاوسط وافريقيا, الخرطوم, 7 - 8 يناير/كانون الثاني 2003م, ص 91.
- (53) المصدر نفسه.
- (54) نجلاء محمد مرعي, المصدر السابق, ص 112.
- (55) جريدة الاهرام في 1992/3/14م.
- (56) يوسف الشريف, المصدر السابق, ص 32.
- (57) تمام مكرم البرازي, السودان بين إقامة الدولة الاسلامية, والحرب المستمرة, مكتبة مدبولي, القاهرة, 2002م, ص 119 وما بعدها.
- (58) فتحي الضو, نون والالام, المحظور والمنشور في الشأن السوداني, الجزء الأول, مكتبة جزيرة الود, القاهرة, 2012م, ص 102.
- (59) المصدر نفسه.
- (60) أشرف راضي, إدارة العلاقات السودانية الغربية, السياسة الدولية, العدد 128, إبريل 1997م, ص 118.
- (61) احمد محمد محمد الصادق الكاروري, المصدر السابق, ص 168.
- (62) جريدة السودان الحديث, العدد 949, في 1992/8/16م.
- (63) نجلاء محمد مرعي, المصدر السابق, ص 112.
- (64) يوسف الشريف, المصدر السابق, ص 33.
- (65) أشرف راضي, المصدر السابق, ص 113.
- (66) جون قرنق, رؤيته للسودان الجديد, تقديم واثق كمبر, دار رؤية للنشر والتوزيع, القاهرة 2005م, ص 55.
- (67) أشرف راضي, المصدر السابق, ص 115.
- (68) عايدي امين دادا (1925 - 2003م): هو رئيس اوغندا الثالث, في فترة حكمه انجز اصلاحات اقتصادية, ينظر: عبدالقادر ابراهيم, المصدر السابق, ص 250.
- (69) المصدر نفسه, ص 251.
- (70) المصدر نفسه.
- (71) عبدالقادر اسماعيل, المصدر السابق, ص 249.

- (72) ديدار فوزي روسانو، المصدر السابق، ص258.
(73) حمدي الحسيني، المصدر السابق، ص258.
(74) عبدالملك عودة، المصدر السابق، ص24 وما بعدها.
(75) الانيانيا: تعني الشعبان السام في لغة المجموعات التي تقطن في المديرية الاستوائية، وهو الاسم الذي اختاره الجنوبيون لقواتهم، ينظر: قتيبة عبدالعظيم كاظم، الحكم الذاتي الاقليمي في جنوب السودان 1972 – 1989م، دار الكتب والوثائق في بغداد، العراق، 2014م، ص13.
(76) عبدالملك عودة، المصدر السابق، ص24.
(77) محمود عابدين صالح، المصدر السابق، ص179.
(78) أمين اسكندر، المصدر السابق، ص174.
(79) محمود عابدين صالح، المصدر السابق، ص179.
(80) عبده مختار موسى، المصدر السابق، ص202.
(81) عبدالملك عودة، المصدر السابق، ص25.
(82) إبراهيم علي إبراهيم المحامي، المصدر السابق، ص230.
(83) فتحي الضو، الخندق، المصدر السابق، ص66.